جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية-
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

العنوان

دعوات تيسير النحو وتجديده قديما وحديثا بين النقد العلمي والبديل البيداغوجي

دراسة تاريخية نقدية

مذكرة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة و لأدب العربي
تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتين
طاوس بوتخدميت
نهاد بوسبيسي

إشراف الأستاذ
د. حسين عبد الكريم

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "حسين عبد الكريم"، لإشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا، وعلى نصائحه القيمة التي لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة؛ فله منا فائق الاحترام والتقدير.

نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه المذكرة، ونشكر جميع أساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي، و يبخلوا في تقديم يد العون لنا، وخاصة الأستاذ شيبان سعيد.

في الختام، نشكر كل من ساعدنا وأسهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

جزيل الشكر لكم

الإهداء

إلى ذي علمني النجاح والصبر

وشقي لتثقيفي وتنويري

أبي العزيز

إلى التي علمتني وعانت الصعاب لأصل

إلى ما أنا عليه الآن

أمي الغالية

إلى كل من أسهم في تعليمي وتثقيفي

إلى من ساندني وشجعني

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من

المولى - عزّ وجل- أن يُكلل بالنجاح.

طاوس

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

- من قال فيهما الرّحمان: ﴿قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

التي ولاها ما كان ميلادي... والنّور الذي أضاء حياتي... وإلى التي قاسمتني همومي وأحزاني وسقتني من نبع العطف والحنان..."والدتي الغالية".

الّذي كافح وتعب من أجل أن أعيش.. إلى الّذي سهر اللّيالي وقدوتي في الحياة ودليلي لذي يدفعني إلى المزيد "والدي العزيز".

- كل من صدق فيه قول الشاعر:«كاد المعلم أن يكون رسولا»، إلى الأستاذ المشرف السيّد"حسين عبد الكريم" قيمة العطاء العلمي والأخلاقي.
- أخويّ الغاليين (آدم) و(ندى) اللّذين أتمنّى لهما مستقبلاً باهراً إن شاء الله.
- كل أفراد عائلتي صغيرًا كان أو كبيرًا وإلى كلّ من تربطني به أواصر الود والمحبّة.

نهاد

مقدّمة

الحمد للّه الذّي علّم الإنسان ما لم يعلم، والصّلاة والسّلام على نور الدّنيا وضيائها وبلسم القلوب وشفائها، وهادي الأمة وبشراها، أما بعد:

يعدّ النّحو العربي أكثر العلوم التّي اهتّم بها علماء العربية على مدى قرون طويلة، وثمرة من ثمرات الدّراسات القرآنية، التي توّجت بنشأة النّحو، للحفاظ على القرآن الكريم ورقيّ العقل العربي، وتسجيل القواعد وتنظيم الأقيسة، إيذانا بنشأة العلم الجديد وهو النّحو العربي.

وما أن أخذ هذا العلم بالتّشعب بكثرة التفريعات والتّعليلات، وظهور الخلافات بين النّحاة حتّى ظهرت فجوة بين العلم وطالبيه ممّا شكّل صعوبات تحتاج إلى تيسير وتسهيل، ومن هنا سعى العلماء قديمًا وحديثًا لإيجاد طرق للتيسير والتبسيط، حيث حاولوا تقريب النّحو من أذهان المتعلمّين والتّخلّص من مشاكله وصعوباته ورفع القيود المنطقيّة عنه.

ونظرًا لأهميّة موضوع تيسير تعليم الدّرس النّحوي، ولأنّ تيسير النّحو قضيّة تعليميّة بالدرجة الأولى تُعنى بكيفيّة تقديم مادة النّحو بطريقة عمليّة، وأسلوب واضح يفهمه المتعلم عبر مختلف مستوياته التعليميّة التي يمرّ بها، أردنا أن نتناوله بالبحث حتّى نسهم ولو بالقليل في توضيح الصورة التّي باتت مشوّشة وغير واضحة المعالم حول التّيسير النّحوي، وحتّى يُستفاد من إسهامات القدماء مع ما أضافه المحدثون للوصول إلى التّيسير المنشود.

أمّا الأسباب التّي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع فكثيرة من أهمها الرغبة في الوقوف على ما جدّ في الدّرس النّحوي، واللّمسات الجديدة التّي وضعها العلماء تاركين الأثر

البارز في ذلك، ورصد بعض الإسهامات التّي قام بها العالم النّحوي ابن مضاء القرطبي بُغية تبسيط علم النّحو وتذليل مصاعبه. أمّا السّبب الآخر فهو أنّ لهذا الموضوع أهميّة بالغة في الدّراسات النّحويّة، والدّارسون في حاجة ماسّة إلى هذه الإسهامات التّي جاد بها العلماء من أجل تيسير النّحو، ومن هذا المنطلق وبُغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض بصفة أكثر تفصيلًا، سنُحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة عن الإشكالية التالية:

- ما هي أهم جهود العلماء في تيسير النّحو قديمًا وحديثًا؟
- ما هي أهم التعقيدات التي لوحظت في النّحو العربي؟
- ما هي جلّ الإسهامات التي اعتمدها ابن مضاء القرطبي من أجل الإسهام في تيسير النّحو؟ وهل لاقت ثورته التّي شنّها على نظرية العامل قبولا أم كانت هنالك مواقف رافضة وناقدة لما جاء به؟ وبمَ انتُقِد؟
- إلى أيّ مدى تبنّت المؤسسات التعليميّة الرّسمية هذه الجهود؟

وكانت هذه الدّراسة قائمة على المنهج الوصفي التّحليلي باعتبار أننّا قُمنا باستقراء الجهود الدّاعيّة إلى التجديد والتّيسير مع الدّرس النّحوي القديم، ثمّ إتباعها بالنّقد والتّحليل والتّقويم.

أمّا عن المشاكل والصّعوبات، فانّ هذا البحث لم ينجز في ظروفٍ كلّها يُسر ورخاء، أولها الوضع الحالي الذّي نعيشه الآن بسبب أزمة كورونا ممّا أدّى إلى صعوبة جمع المّادة

والبحث عنها، والصعوبة في إيجاد التّراثيّات مع فقر المكتبات، ولا نُخفي تهيّبنا من الموضوع لكثرة التأليف والمصنّفات في النّحو العربي قديمًا وحديثًا، والتّي نهجت مناهج متعدّدة ومذاهب شتّى، أتلفتْ الجهد والوقت، والله المُعين.

أمّا عن هيكل هذا البحث فقد جاء كالتّالي: مقدمة وفصلين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي وخاتمة، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع وفهرس للمحتويات، أمّا المقدّمة فكانت تقديمًا مُبسّطا للبحث ضمّت أهميّة الموضوع في مجال الدّراسات اللغويّة، ذاكرة الإشكاليات، وأسباب اختيارنا للموضوع، كما أشرنا إلى تفصيل مبسّطًا لخطة العمل، إضافة إلى المنهج المعتمد في ذلك وبعض الصعوبات التي واجهناها.

ثمّ جاء بعد ذلك الفصل الأول؛ وهو الفصل النّظري تحت عنوان "النّحو كدراسة للّغة" أدرجنا فيه مبحثين، المبحث الأول تحدّثنا فيه عن مفهوم النّحو وظهوره، والثانّي تطرّقنا فيه عن إلى مفهوم المصطلحات النّحويّة وتطورّها.

ثمّ أعقبنا هذا الفصل بفصل ثانٍ؛ وهو الفصل التّطبيقي الذّي عنوناه بـ"بين النّحو وتعليميّة اللغة"، وقسّمناه بدوره إلى مبحثين، الأول تناولنا فيه التعقيدّات النّحويّة وانتقادها، أمّا الثّاني فقد أدرجناه تحت عنوان آراء العلماء في قضايا النّحو قديمًا وحديثًا، فتحدّثنا عن ابن مضاء القرطبي بالإضافة إلى ابن هشام الأنصاري.

ثمّ بعد ذلك تأتي الخاتمة التي جعلناها كحوصلة لما توصلنا إليه في بحثنا هذا.

وقد اعتمدنا في هذا البحث مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

الردّ على النحاة **لابن مضاء القرطبي**، إحياء النّحو **لإبراهيم مصطفى**، تجديد النّحو **لشوقي ضيف**، تيسير النّحو التعليمي قديمًا وحديثًا ونهج تجديده **لشوقي ضيف**، الأصول في النحو **لابن السرّاج**، في النّحو العربي نقد وتوجيه **لمهدي المخزومي**، شرح قطر النّدى وبل الصدّى **لابن هشام الأنصاري**.

ويدعونا واجب الوفاء أنْ نتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل "حسين عبد الكريم" الذّي كان وراء هذا البحث اقتراحًا وتقديمًا وتوجيهًا، والذّي كان خير السّند وخير المُعين، فجزاك الله ألف خيرٍ على كلّ جهودك فأنت القدوة ومنك تعلّمنا الكثير، فلك منّا فائق الاحترام والتّقدير.

وفي الأخير نقول: إنّ عملنا هذا ما هو إلاّ محاولة لبنة على خطّ الدّراسة والبحث، ولا نزعم أننّا أحطنا بكلّ صغيرة وكبيرة من نواحيه، فالبحث حلقات وجهود متواصلة يُكمّل بعضها بعضًا، ونرجو أن نكون قد وفّقنا ولو بجانب بسيط في هذه الدّراسة المتواضعة، وكما قيل أعقل النّاس أعذرهم للنّاس.

واللّه الموفّق، وهو من وراء القصد.

الفصل الأول
النحو كدراسة للّغة

المبحث الأول: مفهوم النحو وظهوره

1. مفهوم النحو
2. نشأة النحو

المبحث الثاني: المصطلحات النحوية وتطورها

1. تعريف المصطلح
2. مفهوم المصطلح النحوي
3. ظهور المصطلح النحوي

المبحث الأول: مفهوم النحو وظهوره

1. مفهوم النحو:

تكاد تُجمع جُلّ القواميس والمعاجم على أن النحو العربي يكمن في القصد والمثُل والجهة والمقدار والقسم.

ورد في معجم العين في باب الحاء والنون مادة (نحا):« النحو القصد، نحو الشيء نحوت نحوه أي قصدت (قصده)، وبلغنا أن أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية فقال للناس اُنحُ نحو هذا فسُمي نحوًا »[1].

وورد في "قاموس المحيط" في باب النون في فصل النون في مادة (نحى):« النحو الطريق، والجهة: أنحاءٌ ونُحُوٌّ، والقصد، يكون ظرفًا واسمًا، ومنه: نحو العربية، وجمعه: نَحُوٌّ، كعُتُل، ونُحِيَّةٌ، كدَلو ودُلِيّة، نحاه ينحوه وينحاهُ: قَصَدَه، كانتحاه. ورجل ناح من نحاةٍ: نحويٌ. ونَحَا: مال على أحد شِقّيْهِ، أو انْحُنَى في قوسه. وتنحى له: اعتمد، كانتحى في الكُلّ. وأنحى عليه ضربًا: أقبل. والانتحاء: اعتماد الإبل في سيرها على أيْسرِها، كالإنحاء.

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السّامرائي، ج3، مادة (نحا)، ص 302.

ونحاهُ: صرفه، وبصره إليه ينحاهُ وينحوه. ردّهُ. وأنحاء عنه: عدله، والنُّحواءُ، كالغُلواءِ: الرعدَةُ، والتمطي. وبَنُو نحوٍ: من الأزْدِ »[1].

كما ورد في "مقاييس اللغة":« النون والحاء والواو كلمة تدل على القصد نحوت نحوه، ولذلك سُمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم حسب ما كانت العرب تتكلم به »[2] يقول ابن منظور في "لسان العرب":« (نحا) بمعنى النحو وهو إعراب الكلام العربي، والنحو القصد والطريق يكون ظرفا واسما، نحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه ونحو العربية منه، إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها من الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم »[3].

نستنتج من خلال هذه التعريفات السابقة أن أظهر معاني النحو لغة وأكثرها تداولا هي: القصد، الطريق وهي أوفق المعاني اللّغوية.

أما في عُرف المختصين في هذا المجال فيمكن أن نوجز ثلاثة تعار يف للنحو:

---

[1]- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، طبعة فنية منقحة مفهرسة، ص 1337.

[2]- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، ج5، مادة (نحَوَ)، ص 403.

[3]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج15، ص 309- 310.

أولا، ما ذكره ابن السراج (ت 316هـ) في كتابه "الأصول في النحو العربي" إذ يقول:« النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب »[1].

ثانيا، الزجاجي (ت337هـ) في قوله:« ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتُبين عنها، سمُوها إعرابا أو بيانا... ويسمى النحو إعرابا والإعراب نحوا سماعًا، لأن الغرض طلب علم واحد »[2].

ثالثا، وجاء في "الخصائص" لابن جني (ت392هـ) أن النحو هو:« انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبيه والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلتحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم اختص به انتحاء هذا القبيل من العلم »[3].

نستخلص مما سبق أن جُلّ هذه التعريفات يمكن تصنيفها إلى قسمين، فالأول نظر أصحابه إلى النحو على أنه علم بالقوانين والمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. أما القسم الثاني فالنحو عندهم هو علم بأصول ومقاصد كلام العرب قصد انتحاء سمتهم.

---

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين ألفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج1، ص 35.

[2]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م، ص91.

[3]- ابن جني،الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دت، مصر، ط4، ج1، ص 34.

نشأة النّحو:

من الواضح والمعروف أنّ لكل ظاهرة جديدة حاجة مُلحّة تدعو إلى إيجادها فلذلك فانّ ظاهرة نشوء النّحو لم تكن جِزافًا، حيث أدّى إلى ظهورها دوافع وكان من أشد الدّوافع في تلك الفترة هو انتشار اللّحن، ولو لم توجد مثل هذه الدّوافع لمّا كان هناك تفكير في إبداعه فالنّحو وُضِع النّحو لأجل مواجهة الظروف والأجواء الجديدة التي ظهرت آنذاك والتي أشاعت اللّحن على ألسنة النّاس، ولعل أهم الأسباب لذلك نجد الاختلاط بين العرب والشّعوب الأجنبية التي دخلت الإسلام، أو ارتبط بها المسلمون ببعض العلاقات التي فرضتها الظروف الجديدة وبإيجاز فانّ هذا الاختلاط بكل صّوره وأساليبه قد فرضته الظروف الجديدة التي خلقها انبثاق الإسلام وبِعثته وتحرّكه ومن طبيعة هذا الاختلاط في الألسنة أن يخلق اللّحن.[1]

وانضمّت إلى ذلك بواعث أخرى، بعضها قومي عربي يرجع إلى أنّ العرب يعتزّون بلغتهم اعتزازًا شديدًا وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتازوا بالمعاجم ممّا جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفًا عليها من الفناء، بالإضافة إلى البواعث الاجتماعيّة التي ترجع إلى أنّ الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتّى تتمثّلها تمثّلًا مستقيمًا، وتتقن النّطق بأساليبها

[1]-عبد النّبي محمد مصطفى هيبة جعفر، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدّرس النّحوي، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية ص22.

نطقًا سليمًا، وكلّ ذلك معناه أنّ بواعث متشابكة دفعت دفعًا إلى التّفكير في وضع النّحو، لابدّ أن نضيف إلى ذلك رقي العقل العربي ونموّ طاقته الذهنية نموًّا أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغويّة وتسجيل الرسوم النّحوية تسجيلا تُطّرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظامًا يُهيئ لنشوء علم النّحو ووضع قوانينه الجامعة المشتّقة من الاستقصاء الدّقيق للعبارات والتّراكيب الفصيحة ومن المعرفة التّامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية[1].

المبحث الثاني: المصطلحات النحوية وتطورها.

مدخل:

تُعد إشكالية المصطلح في سائر العلوم ذات أهمية كبرى، فتعريف المصطلحات وتحديدها تعد ركيزة أساسية من ركائز تشييد أي علم، ذلك أن العلماء يجتهدون في تحديد دلالة مصطلحات العلم الذي يدرسونه ويعملون فيه، لأن المصطلح مفتاح العلم ولغة التواصل بينه وبين دارسيه، فلذلك ينبغي أن يُصاغ مفهومه صياغة دقيقة لا لُبس فيه، فلا ينساق إلى الذهن إلا المعنى المقصود من المصطلح، ولا يكون ذلك إلا إذا كان المفهوم جامعا لأفراد جنسه، مانعا لدخول غيرها فيه.

وقد لقيت اهتماما كغيرها من مصطلحات العلوم الأخرى، وألّف عديد من الكتب والبحوث التي تناولت المصطلح النحوي من جوانب متعددة.

[1]- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ط7، دار المعارف، ص 12- 13.

ولهذا نرى ضرورة تتبع المصطلحات النحوية في المعاجم اللّغوية لما يشكله هذا الموضع من أهمية معتبرة في ظل الدراسات اللّسانية الحديثة، لمعرفة أصول المصطلح النحوي العربي أمام دعوات التيسير والتجديد فيه ليتماشى مع التطورات الحديثة وحاجات المتعلم التعليمية في هذا الباب.

1. تعريف "المصطلح":

لقد أجمعت جُل المعاجم والقواميس على أن لفظة "**مصطلح**" مأخوذة من مادة "**صلح**" التي تدل على التصالح والتوافق، فقد جاء في "لسان العرب" لابن منظور:« والصّلح تصالح القوم بينهم والصّلح السّلم وقد اصْطلَحُوا وصالحُوا واصَّلَحوا تَصَالحُوا واصَّالَحُوا »[1].

من هنا فالمصطلح عبارة عن خلاف يحدث عند إطلاق اسم على مسّمى ما، ثم يتم التوافق والاصطلاح على ذلك الاسم.

ومن ذلك أيضا نجد في مختلف المعاجم العربية أنها تدخل تحت معنى واحد وهو أن المصطلح في اللّغة هو من الصلح والصّلاح وهو ضد الفساد، فقد ورد في التنزيل الفعل "**صلح**" مرتين في آيتين مختلفتين، في قوله تعالى:﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ (الرعد:23).

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، م2، مادة (صلح)، ص 517.

وكذلك في قوله تعالى:﴿رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ (غافر:8).

أما في عُرف النحاة نجد أن لفظة اصطلح لها صلة بالمعنى اللّغوي للمادة، ويفيد أن القوم اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته فأعطاه كل منهم اسما إلا أن صار اتفاق واصطلاح على تسمية واحدة لذلك المدلول.

ومن هنا فالمصطلح عبارة عن اتفاق أهل علم من العلوم، أو صناعة من الصناعات أو عمل من الأعمال، على استعمال بعض المفردات أو التراكيب اللّغوية لمعنى من المعاني الراجعة إلى فنّهم وحرفتهم، على أن يكون ذلك المعنى المستحدث مباينا لمعنى تلك الكلمة عند أهل اللّغة نوعا من المباينة.

2. مفهوم المصطلح النحوي:

إذا كان مفهوم المصطلح هو الاتفاق لدى جماعة من الناس على أمر مخصوص، وأن النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصريفهم وإعرابهم ومعرفة صحيح الكلام من فساده.

فإن المصطلح النحوي جملة هو:« الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية »[1].

ومنه فإن علم المصطلح النحوي هو علم قائم بذاته، له مصطلحاته الخاصة ومفاهيمه وقضاياه، وقد قسم إلى قسمين:

- قسم علم المصطلح العام.
- قسم علم المصطلح الخاص.

حيث أن الأول يصف طبيعة المفاهيم والمصطلحات وخصائصها وعلاقاتها ونظمها. أما الثاني "الخاص" فيشمل القواعد الخاصة بالمصطلحات ويُعنى بالمصطلحات العلمية في التخصص الواحد. ويُشير محمود حجازي إلى أن علم المصطلح الخاص يخدم علم المصطلح العام بما يمُدُّهُ من نظريات وتطبيقات تُثري البحث فيه ومن هنا نجد أن علم المصطلح النحوي هو علم خاص أما علم المصطلح فهو علم عام[2].

[1]- بوحنيك شهرزاد، تعريف المصطلح النحوي وتأثيره في ترسيخ القاعدة النحوية في كتاب اللّغة العربية السنة الأولى من التعليم المتوسط، مذكرة شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص 21.

[2]- ينظر، بوحنيك شهرزاد، تعريف المصطلح النحوي وتأثيره في ترسيخ القاعدة النحوية في كتاب اللّغة العربية السنة الأولى من التعليم المتوسط، ص 21-22.

وانطلاقا مما سبق يمكننا القول أن المصطلح النحوي عبارة عن تواضع واتفاق جماعة من النحاة على استعمال ألفاظ ومصطلحات دالة على ظواهر نحوية[1].

3. ظهور المصطلح النحوي:

يقول أحد الباحثين:« إذا كان تأسيس النحو قد بدأ على يد البصريين، فإنه من الطبيعي أن تكون بداية وضع المصطلحات على يدهم، وإن كانت المصطلحات حينئذ لم تصل إلى مرحلة النضج التي هي عليه الآن.

ومثال ذلك ما عبّر به يحيى بن يعمر عن "النصب" ب "الوضع" وذلك عندما قال له الحجاج: خبّرني عنّي هل ألحن؟ فسكت، فقال: أقسمت عليك، فقال: أما إذ سألتني أيها الأمير فإنّك ترفع ما يوضع، وتضع ما يرفع. ومن النحاة الذين كان لهم الفضل في ذلك أيضا عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي.

ويذكر أن أول من وضع المصطلح النحوي هو أبو الأسود الدؤلي وقد أشار إلى ذلك ابن النديم معتمدا على ذكره لمصطلحات مثل الفاعل والمفعول والفتح والكسر، كما أنه أطلق كلمة "النحو" على هذا العلم اقتباسا من كلمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله

[1]- ينظر، فتحي محمد سلامة الزيدانيين، المصطلح النحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير في اللّغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، 2014، ص 16.

عنه. لكن البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه وذلك في كتاب سيبويه الذي يمثل خلاصة علم الخليل.

وكان المصطلح في كتاب سيبويه عبارة عن اللّفظ الدال على معنى نحوي محدد كالاسم، والفعل، والفاعل، والمفعول، والرفع، والنصب، دون ذكر تعريف دقيق لمثل هذه المصطلحات وربما اكتفى سيبويه في توضيح الباب الذي يتكلم عنه بذكر أمثلة توضحُه.

ثم توافرت جهود النحاة من بعده حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه الآن؛ فبعد سيبويه ظهر نحاة كبار ارتقوا بالمصطلح النحوي البصري، منهم قرطب والأخفش الأوسط، وألجرمي، والمازني، والمبرد. كما ظهر في الكوفة نحاة منهم الكسائي، والفراء، وثعلب الذين حاولوا أن يصوغوا أرائهم بمصطلحات جديدة؛ وإن كانت المصطلحات التي وضعها البصريون هي التي سادت لدى نحاة بغداد، مصر، والأندلس، ومن بعدهم »[1].

[1]- صابر حامد عبد الكريم، المصطلح النحوي (تعدد المدلول والمقابل)، المجلة العلمية، ع36، ج3، 2017م، ص 12- 13.

علاوة على هذا فإنّ للمصطلح النحوي شروطا يقوم عليها، يقول فتحي محمد سلامة الزيدانيين في هذا الصدد:« وللمصطلح النحوي كغيره من المصطلحات العلمية شروط لابد من توافرها فيه وأهمها ما يلي »[1]:

- اتفاق النحاة واللّغويين عليه للدلالة على معنى نحوي معين.
- الاكتفاء بوضع مصطلح واحد للمفهوم الواحد ذي المضمون الواحد.
- أن تكون الدلالة مانعة جامعة لا تحتمل التوسع والحصر.
- أن يكون واضحا ودقيقا في أداء المعنى النحوي المراد.

كما قال أيضا: ومن بين المشكلات التي يواجهها المصطلح في النحو العربي نجد: عدم وضوح المفهوم، عدم ذكر الحد أو التعريف، بالإضافة إلى مشكل التعدد، سواء كان ذلك في تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد أو في تعدد دلالة اللفظ الواحد على أكثر من مفهوم[2].

ومنه نستنتج أن المصطلحات بمثابة أُمهات للعلوم كونها تُشكل الركيزة الأساسية لتشيّيد أي علم مهما كان نوعه، فهي عبارة عن كائن حيّ كسائر الكائنات الحيّة الأخرى نظرا لما يطرأ عليها من تطورات وتغّيُرات عبر الزمن.

---

[1]- فتحي محمد سلامة الزيدانيين، المصطلح النحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير في اللّغة العربية وآدابها، قسم اللّغة العربية، جامعة مؤتة، 2014م، ص 18.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص 19.

فالمصطلح النحوي هو مصطلح بصري، ظهر على يد البصريين وأول من وضعه هو أبو الأسّود الدؤلي بيْد أن ظهوره الفعلي كعلم ناضج كان على يد الخليل وتلميذه سيبويه.

- **المصطلحات المتعلقة بالجملة الاسمية:**

1. المبتدأ:

لقد أجمعت كل المعاجم والقواميس على أن المبتدأ هو اسم مفعول من ابتدأ شيء وابتدأ به، بمعنى بدأه وبدأ به ابتداءًا وبدءًا[1]، يقول ابن فارس في "مقاييس اللغة" :« الباء والدال والهمزة مِن اِفتتاح الشيء، ويُقال بدأْتُ بالأمر وابتدأْتُ »[2]، كما استعمله ابن السراج في كتابه "الأُصول في النّحو" الذي عرّفه بقوله:« المبتدأ هو ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن نجعله أولا لثانٍ »، وعبارة ما جرّدته من عوامل الأسماء قصد بها نواسخ المبتدأ [3].

ويتضح لنا غياب مصطلح المسند إليه من قاموس بعض النحاة والاكتفاء بمصطلح المبتدأ، يقول ابن عصفور في باب المبتدأ وخبره:« المبتدأ هو الاسم أو ما هو في تقديره للكلام لفظًا أو نيّته على الوصف المتقدم »، وبالمقابل هناك طائفة من النّحاة لهم رأي آخر كابن حاجب ت(646هـ) الذي يقول بالإسناد:« فالمبتدأ في حدِّه الاسم المجرَّد عن العوامل

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج1، ط3، مادّة بدأ، ص27.

[2]- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح:عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، ج1، 1399هـ- 1979، ص212.

[3]- ينظر، ابن السّراج، الأُصول في النّحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِسالة بيروت، ج1، ط3، 1417- 1996 ص 58.

اللّفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعةً لظاهره نحو "زيدٌ قائمٌ"،"ما قائمٌ الزَّيدان"، "أَ قائمٌ الزَّيدان ؟"[1].

أمّا ابن هشام الأنصاري في مؤلَفه "شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى" يرى أنَّ المبتدأ هو:"الاسم المجرّد عن العوامل اللّفظية للإسناد "، فالاسم جنس يشمل الصريح مثل "زيد" في نحو " زيدٌ قائمٌ "، والمؤول في نحو "وأن تصوموا خير لكم" في قوله تعالى:﴿**وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾ **(البقرة:**184)، فهو مبتدأ مخبرٌ عنه بـ"خيرٌ"، وخرج بالمجرّد نحو:"زيدٌ" في "كان زيدٌ عالما"، فهو لم يتجرّد عن العوامل اللّفظية، ودخل تحت قولنا: "الإسناد" ما إذا كان للمبتدأ مسنداً إليه ما بعده، نحو:"زيدٌ قائمٌ"، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو: "أقائمٌ الزَّيْدانِ" [2].

2. الخبر:

وهو ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر"، وهو يحمل مدلولين؛ الأول المدلول البلاغي وهو الخبر ضد الإنشاء، وهو الكلام الذي التي يحتمل الصدف أو الكذب، والثّاني هو المدلول النّحوي وهو ما يُطلق على المُسند في الجملة الخبرية الاسمية، وهو لفظ مجرّد من العوامل

[1]- فتحي محمد سلامة الزّيدانيين، المصطلح النحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، (رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير) في اللغة العربية، جامعة مؤتة، 2014، ص51.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى، لبنان، ط4، 1425هـ/2004 ، ص14.

اللّفظية مُسندًا إلى مُتقدمهِ وهو المبتدأ لفظًا نحو"زيدٌ قائمٌ "، أو تقديرًا نحو"أ قائمٌ زيدٌ"، أيْ الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقهِ الفائدة مع المبتدأ غير الوصف.

والخبر هو المُسند أو المُخبر به أو المحكوم به الذي تمّت به الفائدة، أو هو الجزء المتَّم الفائدة مع المبتدأ، لأنه صفة من صفاته أو أحد من متعلقاته.[1]

والخبر هو اصطلاح وضعه الخليل إلى جانب اصطلاح المبتدأ، وعبَّر عنهما معًا بالاسم والخبر، وسُميَ الخبر مبنيّا على المبتدأ، كما فرّق بين الاسم يكون خبرا وآخر لا يُؤدي الخبرية لاختلاف الأسلوبين في مثل قولنا:"بعتُ الشَّاءُ شاةٌ ودرهم"، وقولنا:"بعتُ الشّاء شاه بدرهم "فدرهم" في الأولى خبر، والواو قبلها بمنزلة الباء في المعنى، وفي الجملة الثانية ليس بمبني على اسم قبله، وفرّق بين ما فيه التقديم من المفعول والفاعل وما لا يجوز قياسًا على الابتداء، فقد عنه سيبويه أنّه يرى أن قولك "قائمٌ زيد "قبيح أن تجعل "قائمٌ" المبتدأ و"زيدٌ" خبره، والذي عليه النّحاة جواز هذا التعبير لا على أن يكون "قائمٌ" مبتدأ.[2]

[1]- فتحي محمد سلامة الزّيدانيين، المصطلح النَّحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير) في اللُّغة العربية، جامعة مؤتة،2014، ص53 .

[2]- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرّياض، ط1، السعوديّة، 1999/1401، ص105- 106 .

أما ابن هشام الأنصاري فيرى أن الخبر هو المُسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، فخرج بقول "المُسند" الفاعل في نحو: "أَ قائمٌ الزَّيدانِ"، فانه وإن تمّت به الفائدة مع المبتدأ لكنّه مُسند إليه لا مسند.[1]

وبعد عرض آراء بعض النحويين يتضح لنا مدى استقرار مصطلح المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو الاسم الذي ليُخبر عنه وهو المُسند إليه، أمّا الخبر هو ما يُخبر به عن المبتدأ ليُتم معنى الجملة وهو المسند.

3. **الجمع** : لغةً هو الضّم ويُقال "جمْع الشيء عن تفرقه يجمعه جمعًا" أمّا في الاصطلاح فيُعرّفه ابن الأنباري (ت577هـ) على انّه"ما دلّ على العدد الزّائد على الاثنين لإخراج المثنى"، ولقد استقرّ مصطلح الجمع عند كلّ من سيبويه والأنباري والجزولي والشلوبيني وابن عصفور وابن يعيش، على عكس ما لاحظناه عند الزّمخشري فنجد أنّه استخدم مصطلح " المجموع " الذي يقصِد به "الجمع".[2]

و الجمع على قسمين هما:

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، لبنان، ط4، 2004/1425 ص 114.

[2]- يُنظر، فتحي محمد سلامة الزّيدانيين، المصطلح النَّحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير) في اللُّغة العربية، جامعة مؤتة،2014، ص57- 58 .

- **جمع المذّكر السالم:** وهو ما جُمِعَ بزِيادة الواو والنّون نحو: "جاء المدّرسون"، أو زيادة الياء والنّون في حالتيْ النّصب والجرّ نحو: "أكرمْ المتفوِّقين وأحسن إلى المساكين".[1]

جمع المذّكر إذن هو زيادة واو ونون، أو ياء ونون على الاسم المُفرد من دون تغيير في حروفه مثل: (دارس، دارسون، دارسين) (مُمتحن، مُمتحنون، ممتحنين)... الخ.

وللجمع المذّكر السّالم خمسة شروط يقوم عليها وهي كالآتي:

- ✓ أن يكون علمًا فلا يُجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم، مثل (رجل) أو علمًا مُؤنث مثل (زينب). أي لا نقول: رجلون، ولا ينبون.
- ✓ الخلّو من تاء التأنيث، فلا يُجمع نحو : (طلحة وعلامة) .
- ✓ الخلّو من التركيب المزجي أو الاسنادي. مثل بعلبك، وجاب اللّه... الخ.
- ✓ أن يكون لمذّكر، فلا يُجمع نحو: (زينب وحائض) لأنهما اسمان خاصّان بالمُؤنث.
- ✓ أن يكون لعاقل، فلا يُجمع نحو: (واشق) علما لكلب، و(سابق) صفة لفرس، أمّا إذا كان هذان الاسمان خاصان بعاقل جُمعا جمع مذّكر سالم دون مشكل أيْ (واشقون) و(سابقون).[1]

[1]- يُنظر، أيت واكلي حنان، صيغ الجموع في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلاليّة - (مذكرة الماستر)، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة عبد الرّحمان ميرة، بجاية، 2016/2015، ص16.

- **جمع المؤنث السّالم :** وهو ما جُمِع بألف وتاء مزبدتين، يقول ابن جنّي في كتابه "اللُّمع":« إذا جمعت الاسم المؤنث زدت في آخره ألفًا وتاءً وتكون التّاء مضمومة في الرّفع ومكسورة في النّصب والجرّ، نحو: هؤلاء الهنداتُ، وفي الجرّ مررتُ بالهنداتِ، وفي النّصب رأيتُ الهنداتَ ، فالألف والتّاء علامة الجمع، والتّأنيث والتّاء حرف الإعراب وضمتها علامة الرّفع وكسرتها علامة الجرّ والنصب، فان كان في الاسم المؤنث هاء التّأنيث حذفتها في الجمع، تقول :في جمع مسلّمةٌ مسلّماتٌ وفي جمع قائمةٌ قائماتٌ وكان الأصل مُسلّمتاتٌ وقائمتاتٌ فحُذِفت التّاء الأولى لئّلا تجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث ».[2]

انطلاقًا من عرضنا لمصطلح الجمع نستنتج أنّه عرف استقرارًا كبيرًا وسط النحاة من أول ظهور له إلى غاية يومنا هذا، ولأنه واضح لا يحتاج إلى تأويل أو فلسفة أو تقدير.

- **المصطلحات المتعلقة بالجملة الفعلية:**

1. **الفاعل:** هو كل اسم أو ما هو في تقديره، أُسند إليه فعل وما جرى مجراه، وقدّم عليه على طريقة فعل أو فاعل، وهو أيضا ما أُسند إليه الفعل مقدّما عليه، وهو مرفوع أبدًا، وارتفاعه لا يكون على الحدث، أي أنّ رفعه لا يوجب إحداث شيء على

[1]- نجاة عبد الرحمان اليازجي، صيغ الجموع في اللّغة العربية وفي اللّغة الإنجليزيّة(دراسة تقابلية)، المجلّة العلميّة لجامعة الملك، ص11.

[2]- ابن جنّي، اللّمع في العربية، تح:سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنّشر، عمان، 1988، ص26-27.

الحقيقة، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ الفاعل في عُرف النّحويين هو كل اسم بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى الذي قصد إليه النحويين".[1]

أمّا ابن هشام الأنصاري فعرّف الفاعل في كتابه "شرح قطر الندَّى وبل الصَّدى" بقوله: « هو عبارة عن اسم صريح أو مؤوَّل به أُسند إليه فعل، أو مؤوّل به مُقدّم إليه بالأصالة واقعًا منه، أو قائمًا، وذلك على نحو:" زيدٌ " من قولك "ضرب زيدٌ عمرًا" و"عَلِم زيدٌ"؛ فالأول اسمٌ أُسند إليه فعلٌ واقع منه، فالضّرب واقعٌ من "زيدٌ" والثّاني اسمٌ أُسند إليه فعلٌ قائمٌ به، فان "العِلم" قائمٌ بزيد ».[2]

و"الفاعل" هو اصطلاح نقله سيبويه عن الخليل في باب "كم" ويبدو أنّه كان من الاصطلاحات النّاضجة المستقّرة في عهدهما لوضوح التّعبير عنه في "الكتاب"،يقول سيبويه: "الفعل لابدّ له من فاعل"، كما يقول :"الفاعل مرفوع وكذلك نائبه"،و يقول أيضًا: "حدّ اللّفظ أنْ يكون الفاعل مرفوع مقدّمًا" أيْ على المفعول، كما تحدّث عن الفعل مع فاعله إذا كان مثنى أو مجموعًا، أو كان الفاعل مُذكرّا أو مؤنثّا، وتحدثّ عن زيادة حرف الجرّ الداخل في

[1]- فتحي محمد سلامة الزّيدانيين، المصطلح النّحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، رسالة مُقدّمة للحصول على شهادة الماجستير)، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، 2014، ص 79.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط4، ص168.

الفاعل وذلك في مثل"ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ"، وأن الفاعل لا يستغني عن الفعل وإلا لم يكن كلاما، والفاعل اسم إن لم يكن ظاهراً فلابدّ من تقديره.[1]

2. المفعول به :

يُعرِّفه ابن هشام الأنصاري بقوله :"المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو (ضربتُ زيداً)"، وبقوله كذلك : "هذا الحدّ لابن الحاجب رحمه اللّه وقد استشكل بقولك (ما ضربتُ زيداً) و(لا تضرب زيداً)، وأجاب بأنّ المراد بالوقوع إنما هو تعلّقه إلا بما لا يُعقل إلا به، ألاّ ترى أنّ (زيداً) في المثالين متعلّقٌ ب(ضربَ)، وأنّ (ضربَ) يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلّقات [2].

والمفعول هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير وساطة حرف الجرّ أو بها، وعبّر عنه سيبويه بكلمة "المفعول"، وبهذا التعريف أخذ مُعظم النّحاة، مثل أبو حيّان الذي يعرّفه بقوله: "ما كان محلّا لفعل الفاعل خاصة نحو ضربتُ زيداً وهو منصوب"[3].

---

[1]- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرّياض، ط1، السعوديّة، 1401/1999، ص106.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصدّى، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط4، ص168.

[3]- فتحي محمد سلامة الزّيدانيين، المصطلح النّحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، (رسالة مُقدّمة للحصول على شهادة الماجستير)، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، 2014، ص 85.

وبالوقوف على مصطلحيْ "الفاعل" و"المفعول" يتبيّن لنا أنّ المصطلحيْن تلاَزَمَا لمُدّةٍ طويلة، إلا أنّ مصطلح "المفعول به" هو الذي نال تقدّما واضحًا.

3. الفعل المتعدّي: إن الخليل هو من ابتدع مصطلحيْ التعدّي واللّزوم، وقد سار النّحويّون على طريقته في استعمال هذين المصطلحين، ولا يكاد يخلو منهما كتاب من كتب النّحو، فالمتعدّي قالوا بأنّه:« هو ما له مفعول يصل إليه بغيرها، أي بغير واسطة »، واستعمل النّحويّون مصطلحات أخرى تدّل على التّعدي واللّزوم هي (المتعدّي وغير المتعدّي) بحيث استعمل عدد من علماء القرن الرّابع الهجري مصطلح المتعدّي وغير المتعدّي بدلًا من الفعل اللّازم، غير أننّا نؤكد أنّ هذين المصطلحين لم يستقرّا على الرّغم من استعمالهما عند عدد من النّحويّين، فبقيَ (المتعدّي واللّازم) ومات (المتعدّي وغير المتعدّي)[1].

والمتعدّي في اللغة اسم فاعل من الفعل "تعدّى" بمعنى "تجاوز" ويرى عوض القوزي أنّ مصطلح الفعل (اللّازم) والفعل (المتعدّي) فعلان بصريان يُقابلهما عند الكوفيين ما يُسمّى بالفعل (الواقع) والفعل (الغير الواقع) .

ومصطلح المتعدّي من المصطلحات النّحويّة التّي دأب النحاة المتأخرون على تعريفها واستعمالها، فقد استعمله الشلوبيني حيث قال:« والمتعدّي ما نصب مفعولًا به، أو

[1]- يوخنا مرزا الخامس، المصطلح النحوي من النّشأة إلى الاستقرار، دار الكتاب المالية، بيروت، لبنان، 1971، ص715.

اِقتضاه بواسطة، إلا أن ما نُصِب مفعولًا به يُقال فيه متعدٍّ مطلق وإنّما يُقال فيه مقيّد متعدٍّ بحرف جرّ، ويُوصل ما لا يُنصب المفعول به بحرف جرّ نحو: "ذهبتُ بزيدٍ" »[1].

4 - **الفعل اللّازم:** من حيث اللّغة يُعرّفه ابن منظور:« لزْم الشيء يلزَمُه لزْمًا ولُزومًا ويلْزم الشيء لا يُفارقُه »، أمّا اصطلاحًا فلقد تنوّعت استعمالات النّحاة له، فقد عبّر عنه سيبويه بالفعل الذي لا يتعدّى الفاعل، والمُبرد عبّر عنه بالفعل الحقيقي إذ يقول: « فمنها الفعل الحقيقي الذّي يتعدّ الفاعل إلى مفعول وهو (قام) في قولك (قام زيدُ) و(تكلّم خالدُ)، وكلّ ما كان منه غير متعدٍّ ».

ومصطلح اللّازم يقابلُه عند الكوفيين مصطلح الفعل (الغير الواقع) كما أسْلفنا سابقًا في حديثنا عن المتعدّي، وبالعودة إلى مصطلح اللّازم فانه لم يُستعمل حتّى زمن الزمخشري، ولقد استعمله بعد ذلك ابن يعيش بقوله:« فكلّ ما أنبأ لفظه عند حلوله في حيِّز غير الفاعل فهو متعدّ، نحو (ضرب) و(قتل) ألّا ترى أن الضّرب والقتل يقْتضيانِ

[1]- فتحي محمد سلامة الزّيدانيين، المصطلح النّحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، (رسالة مُقدّمة للحصول على شهادة الماجستير)، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، 2014، ص 75.

مضروباً ومقتولًا، وما لم يُنبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّ وذلك نحو (قام) و(ذهب) ألّا ترى أنّ القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذّهاب ».[1]

والملحوظ بعد هذا العرض أن الفترة التّي أعقبت الزّمخشري كان ميل النّحاة فيها واضحًا إلى استخدام مصطلح (غير المتعدّي) بحيث يُعدّ هذا المصطلح امتدادًا لمصطلح (المتعدّي)، وزيادة اللّفظ "غير" جاء لنقيض معنى الفعل المتعدّي، أما الفعل اللّازم فقد تباينت استعمالات النّحويّين له، إذ ظهرت هذه الاستعمالات واضحة عند الكثير من الدّارسين واللّغويين.

- **المصطلحات المتعلقة بالأساليب النّحوية:**

1- التعجب: عرّفه الشريف الجرجاني بقوله:« هو انفعال النّفس عمّا خُفيَ سببه »، أما عند الرضي فهو:« اعلم أنّ التعجب انفعال يعرض للنّفس عند الشعور بأمر يُخفى سببه، ولهذا قيل إذا ظهر السّبب بطل العجب ».[2]

كما تطرق ابن هشام الأنصاري في كتابه "شرح قطر النّدى وبل الصّدى" إليه حيث قال:« التّعجب تفعّل من العجبِ، وله ألفاظ كثيرة غير مُبوّب لها في النّحو كقوله تعالى:

[1]- يُنظر، فتحي محمد سلامة الزّيدانيين، المصطلح النّحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، (رسالة مُقدّمة للحصول على شهادة الماجستير)، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، 2014، ص77.

[2]- يُنظر، يحيى عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتّى الزّمخشري، عالم المكتب الحديث للنّشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص220 .

﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾(**البقرة:** 28)، وقوله عليه الصلاة والسّلام "سُبحان اللّه! إن المُؤمن لا ينْجسُ حيًّا ولا ميّتًا" ».[1]

ويرى أنّ للتعجب صيغتين؛ فالأولى تكمن في (ما أفعل زيدًا)، والثانية في (أفْعِلْ به).[2]

1 - التّرخيم: لغةً حسب ابن منظور هو التّليين، وقد ذكر أيضا أنّ الخليل أخذ هذا المصطلح من الأصمعي، وذلك عندما أخبره أنّ العرب يُسمون الجارية "رخيصة" إذا كانت سهلة النّطق.

وما يعنيها من هذه الرِّواية هو معنى المصطلح، فهو يبيِّن لنا أن التّرخيم أُطلق على هذا التّركيب اللّغوي لوجوه الشّبه بين صوت الجارية الرّخيم وبين حذف أواخر الأسماء المناداة، وهذا الشّبه هو الخّفة واللّيونة ومن هنا كان اشتقاق المصطلح[3].

وهو ضرب من التّصرف وإنمّا يلحق الاسم الذي تصرّف فيه النداء فبناه على الضّم وينبغي أن يبقى الترخيم على ثلاثة أحرف كي لا يختل الاسم، وهو على ضربين: أولهما أن يكون آخر الكلمة محذوفًا وهو منوي كأنّه ثابت مثل قولهم (حارث) يا حارِ فتُحذف الثّاء

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصدّى، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط4، 1425هـ/ 2004م، ص300.

[2]- يُنظر،أبي الحسن على بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع للأصفهاني، تح: إبراهيم بن محمد أبو عباة، جزء1، إدارة الثقافة والنّشر بالجامعة، 1411هـ- 1990م، ص 300.

[3]- يحيى عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتّى الزّمخشري، عالم المكتب الحديث للنّشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص216 .

ونُبْقي كسرة الرّاء لأن التّاء كأنّه ثابت، أمّا الضرب الثاني هو أن يكون آخر الكلمة محذوفًا وهو مطرح كأنّه قط لم يكن، مثل قولهم (حارث) يا حارُ فتُحذف الثاء وتجعل حار اسمًا علمًا قائمًا بنفسه غير محذوف منه شيئ وكأنّه سُمي حارُ مجرّدًا عن الثاء.[1]

ومن هنا نستنتج أنّ مصطلح التّرخيم هو مصطلح قديم، استعمل منذ وقت مبكّر، وقد استعمله كل من الخليل وسيبويه ومن تبعهما من البصريين.

1. النّداء:

كما هو معروف فالنّداء هو أسلوب لغوي بلاغي في اللّغة العربية يهدف منه المتكلم إلى طلب إقبال المنادى أو جلب انتباهه، وعرّفه سيبويه من حيث أثره في لفظ المنادى، فقال:« اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع، وهو في موضوع اسم منصوب »، وقوله "رفع" لا يعني أنّ المنادى المفرد معرب، فما يليه من كلام ينفي هذا الظّن.[2]

2 - **الاستثناء:** من حيث اللّغة عرّفه الشريف الجرجاني أنّه:« إخراج الشيء من الشيء، لولا الإخراج لوجب دخوله فيه »،[3] أمّا ابن جنّي فيقول:« الاستثناء أن تُخرج شيئا ممّا أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره »، فالاستثناء مشتق من قولهم ثنيْتُ فلانًا

[1]- يُنظر، يحيى عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتّى الزّمخشري، ص628.

[2]- يحيى المرجع نفسه، ص210.

[3]- الشّريف الجرجاني، التعريفات، ص23.

عن الأمر وثانيْتُه إذا صرفته عن الأمر، وهو على ضربين: موجب ومنفي، فالأول كقولك قام القوم إلا زيدًا، فزيد مستثنى من موجب وهو منصوب وناصبه الفعل قبله بتقوية إلاّ، فالاّ عدّت قام إلى زيد كما تعْديه الباء في مررت بزيد، والضّرب الثاني: الاستثناء من النّفي هو على ضربين، أحدهما أن يكون بعد تمام الكلام والأخر يكون قبل تمام الكلام، فان كان بعد تمام الكلام فهو على ضربين: أحدهما أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، والآخر أن يكون من غير جنسه.

فإنْ كان من جنسه فالاختيار أن يكون المستثنى بدلًا من المستثنى منه كأن تقول ما مررتُ بالقوم إلاّ زيدٍ، وما جاءني القوم إلا زيدٌ، تجرّ زيد وترفع لأنه بدل ممّا قبله، أمّا إن كان من غير جنسه فالاختيار النّصب والبدل جائز كأن تقول ما بالدّار أحد إلا زيدًا بالنصب لأنه من غير جنسه.

أمّا (ما) قبل تمام الكلام فليس لا لّا عمل فيه وإنمّا العمل لما قبله كأن تقول ما جاءني إلاّ زيد، وما مررتُ إلاّ بزيد فترفع زيدًا بجاء لأنه يحتاج إلى الفاعل وليس لا إلاّ عمل.[1]

[1]- يُنظر، أبو الحسن على بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع للأصفهاني، تح: إبراهيم بن محمد أبو عباة، ج1، إدارة الثقافة والنّشر بالجامعة، 1411هـ- 1990م، ص481-482-483.

الفصل الثاني
بين النحو وتعليمية اللّغة

المبحث الأول: التعقيدات النحوية وانتقادها

1. عيوب كتب النحو
2. عيوب مناهج النحاة
3. عيوب في المادة النحوية

المبحث الثاني: آراء العلماء في قضايا النحو قديما وحديثا

1. ابن مضاء القرطبي (نقد نظرية العامل)
2. ابن هشام الأنصاري

المبحث الأول: التعقيدات النحوية وانتقادها.

مدخل:

لاحظنا فيما مضى في شتى مجالات الأدب العربي خصوصا، وفي النحو العربي نوعا من الغموض والالتباس، ونوعا من الصعوبة والتعقيد مسّت مختلف الكتب والقواعد، هذا ما نتج عنه تذمر واستياء معظم متعلمي اللّغة بحيث أصبحت عبئا عليهم لكثرة تشعبها، ولكثرة تفريعاتها وتقسيماتها، وقد سارت بعض هذه الصعوبات جنبا إلى جنب مع نشأة النحو نفسه فكانت السبب الرئيسي وراء ظهور محاولات لتيسير النحو العربي في العصر الحديث وذلك من أجل تسهيل واختصار القواعد النحوية والتخلص من تعقيداتها التي عُدت بمثابة عيوب اجتاحت اللّغة العربية ولدراستها دراسة عميقة وموضوعية أكثر من ذي قبل. ويمكن أن تعّد هذه العيوب والصعوبات في ثلاثة أمور هي: كتب النحو، مناهج النحاة والمادة النحوية[1].

1. عيوب كتب النحو:

- **تداخل الأبواب واضطراب العناوين:**

تعاني كتب النحو حسب مجموعة من الباحثين في مجال النحو من عدة عيوب أبرزها طول العناوين وغموضها، عدم تطابق العناوين وما تحتها، بالإضافة إلى اضطراب في

[1]- ينظر، يوسف حسين السحيمات، حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، آذار 2004م، ص20-21.

ترتيب الأبواب والفصول، وفي توزيع جزئيات الباب الواحد، وأكبر مثال على هذا ما جاء في "الكتاب" لسيبويه، فبالرغم من كثرة تداخل أبوابه واضطراب عناوينه إلى أنه يُعد واحدا من أشهر الكتب النحوية القديمة وأبلغها أثرا في التأليف النحوي[1].

وتتجلى صور الاضطراب في "الكتاب" لسيبويه بحسب أحد الباحثين في:« طول العناوين وغموضها، نحو: هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بفعل نحو الحسن والكريم، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها، وكذلك العنوان الذي وضعه لباب "إن وأخواتها"»[2].

وتعليقنا على ما سبق أنه ليس من الضروري التخلص من تداخل الأبواب واضطراب العناوين، لأنّ ذلك كان في بداية نشوء النحو، وتقعيد اللغة، والباحثون بعد ذلك تصرفوا في الأمر، فغيّروا وحذفوا، وذلك من أجل تيسير جمع المادة النحوية وتسهيلها على الناشئة.

- **صعوبة اللّغة في كتب النحو:**

ومن العيوب التي طبعت كتب النحو القديمة جمود اللغة والتواؤها، ففي كثير من هذه الكتب نجد لغة مضغوطة مزدحمة بالدلالات، والإشارات والأحكام النحوية العسيرة على الفهم، والسبب في ذلك هو أن الدراسات النحوية كانت مقصورة على جماعة من النحويين

[1]- ينظر، عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي- دراسة نقدية-، دار القلم، ط1، الكويت، 1406هـ- 1985م، ص23-24.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

واللّغويين؛ الذين وجدوا في تعقيدات تلك اللّغة مجالا رحباً لإفراغ طاقاتهم وللظهور بمظهر العلماء، خاصة في العصور التي نضبت فيها ملكة التجديد والإبداع في هذا الفن.

ومن بين اللّغات المزدحمة ازدحاما يصل إلى حد التخمة نجد لغة كتاب "سيبويه" واللّغة المعَماة المغرقة في التجريد كلغة بعض الحواشي والتقريرات[1].

إذن، فالعيب هنا إذا كلن فعلاً في نوعية اللّغة المستعملة في كتب النحو القديمة، التي أسهمت في تعقيد النحو بشكل كبير، على حد زعم المعارضين للنحو التقليدي، نظرا لصعوبة ألفاظها وغرابة عباراتها، فإنه من واجبنا الآن تبسيطها وتسهيلها لكي يُفهم النحو العربي بأحسن طريقة من قبل مبتدئي اللّغة.

2. عيوب مناهج النحاة:

كانت الطبقات الأولى من النحاة تُجمع بين أمرين هما: جمع اللّغة ودراستها ومن ثم استسقاء القواعد النحوية منها على أساس ما يتوصلون إليه في الميدان اللّغوي، ونجد أن ما ألزموا به أنفسهم من حدود وقيود له آثاره الواضحة على الدرس النّحوي. كما أن لهذا العمل اللّغوي العظيم مجموعة من العيوب أهمها: أنهم لم يلتزموا بالمستوى الذي تمحور اهتمامهم عليه وهو مستوى لغة القرآن والحديث النبوي الشريف والشعر والنثر الجاهلي أي مستوى اللّغة الأدبية العالمية ومن منطلق إيمانهم بأن اللّغة سليقة لدى العرب لا فرق بين صغير

[1]- ينظر، عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي- دراسة نقدية، ص27.

وكبير ولا بين مُمارسي اللّغة في أرقى مستوياتها كالشعراء والخطباء مثلا ومن لم يتح له استخدامها إلا في حدود ضعيفة وساذجة[1].

- **اضطراب منهج التأليف والتصنيف:**

يقول أحد الباحثين في هذا الصدد أن:« اضطراب منهج التأليف يُفضي إلى تمحيص الكتاب كلّه حتى يستخلص المتعلم منها مبتغاه، وفي ذلك من الإرهاق والنّصب للباحث ما لا يخفى، يقول مهدي المخزومي:« لو أراد المتخصص في النّحو والمتفرّغ له أن يدرس موضوعا نحويا دراسة وافية لكلّفه الرجوعُ إلى كتب النّحو في جميع عصورها جُهدا مُضنيا، وأضاع كثيرا من وقته في سبيل التعرف على مسائل موضوعه في هذه الكتب المختلفة المناهج" »[2].

لذا كان من الضروري مراعاة منهج التأليف والتصنيف، وذلك مراعاة للأجيال القادمة خصوصا المتخصصين منهم في النحو، لكي نوفر عليهم عناء البحث في كتب النحو المتعددة المناهج.

وهذا ما فعله كثير من المؤلفين المعاصرين، منذ مطلع القرن العشرين، كالغلاييني، وعلي الجارم، وسعيد الأفغاني، ممن حاولا تبسيط وتلخيص مبادئ النحو للناشئة.

---

[1]- ينظر، عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص28- 29.

[2]- مختار بزاوية، النحو العربي ومحاولات تيسيره، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، ص11.

غياب الأهداف والغايات:

يقول مختار بزاوية:« إذا تتبعنا مناهج النحاة عند التأليف والتصنيف، فإننا نجدها قامت على أسس باعدت بين النّحو ووظيفته والغاية المتوخاة منه، فقد تأسّس النّحو عند الأوائل على الجمع بين دراسة اللّغة ودراسة النّحو أمثال أبي عمرو بن العلاء (ت154ه) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه)، فكانت لهم جهود في ميدان جمع اللّغة وتمحيص نصوصها ودراستها لاستخلاص القواعد منها، كما كانت لهم جهودهم في مجال وضع أسس النّحو وقواعده على أساس ما توصوا إليه في الميدان اللّغوي. وهذا ما يدعى بالمنهج الوصفي في جمع اللّغة واستقرائها، ثم استنباط القواعد من خلالها »[1].

إلا أن هذا العمل قد شابته مجموعة من العيوب؛ أهمها انفصال اللّغة والنّحو، وذلك بسبب تضييق النّحويين المتأخرين لحدود النّحو، فقد جعلوه ضيقًا، وهذا ما أضاع أشياء كثيرة على اللّغة العربية.

- **توسيع الفترة الزمنية للاحتجاج:**

يقول بزاوية:« أدى توسيع الحدود الزمنية للفترة التي حددوها للاحتجاج والتي امتدت على مدى عدة قرون قبل الإسلام وبعده، إلى اضطراب القواعد وتصادم الأقيسة، وكان المنهج اللّغوي السليم يقتضيهم أن يميزوا بين مادة لغوية تاريخية وصلت إليهم عن طريق النصوص

[1]- مختار بزاوية، النحو العربي ومحاولات تيسيره، ص12- 13.

القديمة، فتصّنف على أنها نّحو تاريخي، وبين المادة اللّغوية الحيّة تجري بها الألسن ويتداولها الناس في حياتهم. والحق أن النّحاة الأوائل ممن كانوا في الطليعة، وتبعهم في هذا الخلف، قصّروا في إتباع منهج سليم يحفظ اللّغة والنّحو والاضطراب والاختلال، فقد شرعوا في تدوين هذا العلم ولما تستقم لهم بعد رؤية واضحة، لأن هناك تساؤلات هامة كان ينبغي أن يتفطنوا لها، وهي: من أي المصادر الوثيقة تستنبط قواعدنا؟ من أي أنواع الكلام الأصيل ننتزع أحكامنا النحوية؟ »[1].

يقول أحدهم:« هذه الشوائب التي شابت عمل اللّغويين والنّحويين من بعدهم والتي تتعارض مع المنهج الوصفي في دراسة اللّغة كما يفهمه علم اللّغة الحديث، كانت مصدرا لعدد من الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها النّحو العربي مثل: تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة، وجواز أكثر من وجه في الموضع الواحد وكثرة التشذيذ، وتعدد الصيغ واضطرابها، خاصة في بعض مباحث الصرف مثل أبواب الفعل الثلاثي ومصادره وصيغ جمع التكسير... وابتداء من القرن الثالث الهجري تطورت ظاهرة القياس في الدرس النّحوي تطورا جذريا، فبعد أن كان يتناوله النّحاة الأولون بحكم فطرتهم وسجيتهم... توسع فيه من جاءوا بعدهم، فجعلوه منهجا ذا قواعد ومعالم، عدوه منبعا رئيسيا تستمد منه

[1]- مختار بزاوية، النحو العربي ومحاولات تيسيره، ص14.

القواعد النّحوية... وأصبح للقياس عند النحاة أربعة أركان كما هو موجود عند الفقهاء(أصل فرع، حكم، علّة)»[1].

وإنّ أخطر ما أصاب مناهج النّحاة نتيجة الأخذ بالقياس والإغراق فيه كان مبدأ التعليل، فما دامت المسائل تُؤخذ على منهج الأصل والفرع والحكم، فلا مفرّ في البحث وراء العلّة. شاع التعليل في الدّرس النّحوي منذ القرن الثالث للهجرة بحيث أُلّفت كتب في علل النّحو، ومال النّحويون بعللهم إلى المنطق الأرسطي الذّي أخذ به علماء الكلام قبلهم، فلست ترى حكمًا نحويًّا، ولا قاعدة من قواعد النّحاة إلاّ لها تعليل، يطول أو يقصّر، يعتدل أو يلتوي وذلك على حسب مقدّرة النّحوي وتمكنّه من زمام اللّغة والجدل ورغبته في إظهار البراعة.[2]

يقول ابن جنّي:« اعلم أنّ جلّ علل النّحويين، وأعني بذلك حُذاقهم المُتقنين.. أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المُتفقّهين ».[3]

وكانت النتيجة أنّ حلّت الدراسات التعليلية في النحو محل الدّراسة الوصفيّة، وتحولّت مباحثه إلى ما يُشبه القضايا التجريديّة حتّى كادت المادّة تختفي في غمرة التعليلات، والواقع

[1]- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص30.

[2]- مبروك سعيد (عبد الوارث)، في إصلاح النّحو العربي، ص31.

[3]- ابن جنّي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج01، ص48.

أنّ النّحاة بالغوا في العلل وتجاوزوا بها الحدّ المقبول، فجعلوا منها قيوداً حديديّة أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل.[1]

أكثر من هذا دأب النّحاة تحت إغراء القياس والتّعليل، وما يجرّان إليه من جدل يلذ العقول أن نجد فيه مجالًا للسياق، وفرصة لتحقيق انتصارات حتّى ولو كانت وهميّة دأبوا على خلق مشاكل لا أصل لها وافتراض أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر عن العرب، بل لا أمل في أن ترد يومًا ما على لسان متكلم بالعربيّة، ثم أخذوا يتجادلون حولها ويُعللون وما أكثر هذا الضّرب في الكتب المُطوّلة، فـ"الكتاب" لسيبويه حافل بتلك الأمثلة الافتراضيّة، والمبرد في كتابه "المقتضب" يُورد مجموعة من الأمثلة المُعقّدة التي حمل تعقيدها أحد العلماء على تأليف كتاب لتفسيرها.[2]

3. عيوب في المّادة النّحوية:

غرابة المصطلحات النّحوية: إذا تفّحص الباحث المّادة النّحوية والمتن الاصطلاحي الذي كتب به النّحاة، فانّه يجد مشاكل وصعوبات أخرى أهمهّا النّفور من الخطاب الدّخيل على النّظام النّحوي والذّي استعار النّحاة لغته وأدواته من الفلسفة والمنطق الأرسطي، وهذا النّفور إنمّا نشأ لأن ما استحضره النّحاة من المصطلحات غريب لم يكن مألوفا ولا شائعًا في البيئة العربية القديمة، ممّا جعل أهل العربية من الفصاحة

[1]- يُنظر، مختار بوزاوية، النّحو العربي ومُحاولات تيسيره، ص21.

[2]- مبروك سعيد (عبد الوارث)، في إصلاح النّحو العربي ص32.

والنّاطقين بالسجيّة يتعجبون منه ويستهجنونه بل ويرفضونه رفضًا شديدًا، ويمكن في هذا المقام أن نلجأ إلى بعض الشهادات من التراث العربي نفسه لتعميق ما نحن بشأنه إذ يُروى أنّ "أبا مسلم مؤدّب عبد الملك" حضر درسًا في النّحو ولم يفهم منه شيئًا نتيجة إغراقهم في مصطلحاته ونظرياته فعافه وهجا أصحابه، وذكر أبو حيّان أنّ أبا سليمان قال:« نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة، فلو كان إلى الكمال سبيل[1] لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا ولكانت فطنتنا لهم مع فطرتهم ».

- **تداخل المصطلحات وتعدد المفاهيم:** ومن عيوب المّادة النحويّة كذلك تداخل المصطلحات وتعدّدها للمفهوم الواحد والتباسها، قد أدّى إلى الاضطراب وعدم الوضوح مع أنّ المصطلحات قد اختلفت بين النّحويّين إلاّ أنّها تتقارب في الدّلالة اللّغوية، ومثال ذلك الخصومة بين البصريين والكوفيين، ممّا نشأ عنه رفضهم لمصطلحات بعضهم بعضا فجعل الأمر الأكثر سوءًا فمثلًا نجد عند الكوفيّين مصطلحات (التّرجمة، التّبيين، التّكرير، المردود) كلّها لمّا تُسمّى عند البصريّين (البدل).[2]

ولم يجد المبرد غضاضة في أنْ يستعمل مصطلح "التبيين" هذا في المقتضب، وعلّق شوقي ضيف على استعمال الكوفيين ولاسيما الفراء تعددّ هذه المصطلحات مقابل البدل

[1]- مختار بزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره ص22.

[2]- المرجع نفسه، ص23.

فقال:« وأكثر- أيْ الفراء- من تسمية البدل تكريرًا وتبيينًا وتفسيرًا وترجمةً وكأنّه بكلّ ذلك يريد أن يشرح معناه » فلم يستقر لديه مصطلح واحد.[1]

هذه طائفة مصطلحات منتخبة اخترناها لبيان تعدد المصطلح النّحوي في المسألة الواحدة، ممّا يستدعي الباحثين في النّظر في هذه الإشكالية، ومثل هذا يقال في:

- المفعول المطلق: الحدث: الحدثان: المصدر: الفعل.
- التّمييز: التبيين: التفسير: المفسّر: البيان: المفعول فيه.
- العطف: النّسق: الاشراك (التّشريك).

ومثل هذا كثير، وبه حاجة إلى استقراء يستقصي هذه المصطلحات وتعدّدها باختلاف ألفاظها.[2] لكن هذا الوضع تحدد فيما بعد، واقتصر على مصطلح واحد أو اثنين لا غير.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن النّحو العربي قد واجهته عدة صعوبات على مر الأزمنة والعصور، وأن تلك الصعوبات قد صنفناها كعيوب اجتاحت أبواب النحاة ومناهجهم وقواعدهم ولغتهم بطبيعة الحال، لذا وجب علينا التخلص منها مادمنا قد حددناها ودرسناها لنُحيي النّحو ولنبعث فيه روحًا جديدة مليئة بالبساطة والتشويق وليتسلل إلى قلوب الدارسين النّحويين والمتعلمين المبتدئين بسلاسة وسهولة، أمّا الآن فلابدّ منّا أن نتفطن إلى موقف

[1]- سعيد جاسم الزّبيدي، من إشكاليات المصطلح النّحوي، قسم اللغة العربية، جامعة نزوي، سلطنة، عمّان، قسم1، ص134.

[2]- سعيد جاسم الزّبيدي، من إشكاليات المصطلح النّحوي، ص134- 135.

المهتمين بدراسة النّحو من هذه التعقيدات والصعوبات النّحويّة، وما قدّموه من نظريات واقتراحات للتخلص منها.

المبحث الثاني: آراء العلماء في قضايا النحو قديما وحديثا.

مدخل:

لقد كان النحو العربي ثمرة من ثمرات الدراسات القرآنية التي مرت بمراحل متعددة. تُوّجت بنشأة النحو للحفاظ على القرآن الكريم والحرف العربي المشرّف، أضف إلى ذلك رُقيَّ العقل العربي ونموّ طاقته الذهنية نموّا أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللّغوية إيذانا بنشأة هذا العلم الجديد.

وسرعان ما خضع النحو العربي إلى المراحل الطبيعية التي يخضع لها أيّ علم؛ فنما وتطوّر حتى أضحى علما في أوّج التطور والازدهار، تصنّف فيه الكتب والمدوّنات، وتكثر فيه المذاهب والاختلافات، ولكن هذا النحو الذي كان في بداية أمره مجالس للعلماء يُكثر فيها إنشاد الأشعار وتدارس الأخبار ثم استنباط القواعد أصبح في غاية التكلف والتعقيد والتمحّل وكثرة الأبواب النحوية والتفريعات... حيث أصبح هذا النحو حكرًا على مجموعة من المتخصصين والدارسين المتعمقين فيه، تكثُر جدالاتهم العميقة التي لا تفيد العربية بشيء فأغلقوا بذلك السّياج الحديدي الأبواب أمام غيرهم ممّن هم أقل درجة في العلم والتحصيل. وقد أدرك أسلافنا القدامى أنفسهم هذا الإشكال العويص، فراحوا يبحثون عن طرق لتيسيره، فكان منهم السّعي لتدارك هذا الخطر الذي يهدد اللّغة العربية في عصرها الأول، فألفّوا مؤلفات تُعنى بالجانب النظري والتعليمي منها.

فعلى المستوى التعليمي، ظهرت محاولات تُعرف من عناوينها بالتيسير والإيضاح والإرشاد، وطغيان الجانب التعليمي عليها نحو: "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر، و"اللّمع" لابن جني، و"المختصر في النحو" للكسائي إلى غيرها من المؤلفات التي نحت هذا النحو.

أما على المستوى النظري فوُجدت حركة إصلاح عند بعض النحاة من أمثال ابن مضاء القرطبي، ابن رُشد، ابن خلدون، ابن حزم... واستمرت محاولات الباحثين في تيسير النحو خلال العصور الماضية كمحاولات أصحاب المتون وأصحاب الشروح والحواشي وغيرها، ولكن هذه المحاولات لم يُكتب لها النجاح لتخليص النحو من مشاكله[1].

1 - محاولات تيسير النحو العربي قديما:

لقد أدرك أسلافنا القدامى أنفسهم للنحو العربي وإبراز صعوباته ومشاكله، فراحوا يبحثون عن طرق لتيسيره، فألفوا لأجل ذلك المختصرات والمنظومات والشروح.

وكان طبيعيا أن تشتد الحاجة منذ أول الأمر إلى وضع متُون وملخصات لكتاب سيبويه ولما جدّ بعده من المطولات النحوية، حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتتمثلها في يُسر، وكان من أوائل من عنوا بذلك الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه وممليه على طلابه، ويدل على ذلك تأليفه كتاب باسم "الأوسط في النحو" ولمعاصره أبي محمد اليزيدي (ت202هـ) "مختصر في النحو" اشتهر في زمنه وحاكت المدرسة الكوفية

[1]- مختار بزاوية، النحو العربي ومحاولات تيسيره –دراسة وصفية تحليلية، ص (أ– ب).

النحوية مدرسة البصرة في صنع مختصرات النحو تخفيفا على الناشئة منذ إمامها الكسائي (ت179هـ)، إذ صنف في النحو كتابا مجملا باسم "مختصر النحو" وعلى هذه الشاكلة أخذت مختصرات النحو ومُتونه الملخصة تظهر مبكرة منذ القرن الثاني للهجرة بغرض تيسير النحو وتبسيطه، ويظهر أن كثيرين من معلمي النحو ظلوا لا يكتفون بالمختصرات فيه يعرضونها على الناشئة، فقد مضوا يعرضون عليهم كثيرا من علله وأقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة التي لا يحتاجونها في تصوّر قواعد النحو الأساسية واستقامة ألسنتهم، ممّا جعل الجاحظ يتعرض لمعلم الصبية أو الناشئة ناصحا:« أمّا النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللّحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به ومذهل عمّا هو أردّ عليه من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنمّا يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد... ومن ليس له حظّ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء »[1].

واستجاب كثير من أئمة النحو وعلمائه لنصيحة "الجاحظ" فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات الناشئة على نحو ما يلقانا عند "هشام بن معاوية" (ت 209هـ)، و"أبي عمر الجرمي" (ت 225هـ)، فلكل منهما مختصر في النحو استخلص فيه بإجمال قواعده، وتعاقب

[1]- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، ص 13.

على هذا التلخيص كثير من أعلام النحاة البصريين والكوفيين طوال القرن الثالث الهجري منهم ثعلب والمفضل بن سلمى، وأبو موسى الحامض، إذ كان لكل منهم في النحو مختصر لطيف[1].

ونذكر من مؤلفات تيسير النحو حسب التسلسل الزمني لوفاة مؤلفيها في الجدول الأتي[2]:

المؤلَف	المؤلِف	تاريخ الوفاة
مقدمة في النحو	خلف الأحمر	**180 هـ**
مختصر في النحو	علي بن حمزة الكسائي	**189 هـ**
المختصر في النحو	أبو محمد بن المبارك اليزيدي	**202 هـ**
المختصر في النحو	هشام بن معاوية الضرير	**209 هـ**
الأوسط في النحو	الأخفش الأوسط	**215 هـ**
مختصر في النحو	أبو عمرو صالح الجرمي	**225 هـ**
المختصر في النحو	أبو جعفر محمد بن قادم	**251 هـ**
مختصر في النحو	محمد بن يزيد المبرد	**285 هـ**
مختصر في النحو	أحمد بن يحيى ثعلب	**291 هـ**
مختصر في النحو	أبو الحسن بن كيسان	**299 هـ**
مختصر النحو	أبو إسحاق الزّجاج	**310 هـ**
مختصر في النحو - الموجز-	أبو أحمد بن السّراج	**316 هـ**
الموجز	أبو بكر بن الخياط	**320 هـ**
الواضح (الموضح)	أبو بكر الأنباري	**327 هـ**
التُفاحة	أبو جعفر النحاس	**338 هـ**
الإيضاح – الجمل-	أبو القاسم الزجاجي	**340 هـ**

[1]- المرجع نفسه، ص 14.

[2]- مختار بزاوية، النحو العربي ومحاولات تيسيره، دراسة وصفية تحليلية، ص 28- 29- 30.

الأوليات في النحو	أبو علي الفارسي	**377 هـ**
الواضح	أبو بكر الزبيدي	**379 هـ**
الإيجاز في النحو	علي بن عيسى الرّماني	**384 هـ**
اللّمع في العربية	أبو الفتح ابن جني	**392 هـ**
الجمل	الجرجاني	**471 هـ**
المفصل - الأنموذج -	جار اللّه الزمخشري	**538 هـ**
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد	محمد بن مالك	**672 هـ**

نستخلص أن كل هذه المؤلفات كان هدفها تيسير النحو وتبسيطه وتسهيل تعليمه، وأن غايته تكمن في وصول المتعلم إلى معرفة كلام العرب والتكلم على سمته، وأن يكون ضابطا يحكُم النطق السليم مع ظاهرة الإسراف في الطول ومحاولة الاختصار. ونقف فيما يلي على بعض المحاولات:

❖ مقدمة في النحو لخلف الأحمر (ت 180 هـ):

يُعد كتاب "**مقدمة في النحو**" لخلف الأحمر من أولى المحاولات التيسيرية، تحدث في بداية مقدمته عن أسباب تأليفه لهذا الكتاب، قائلا:« لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطّرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعملُ في عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم

أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أمليتها فيها؛ فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، علم أصول النحو كله »[1].

قُسمت العربية عند خلف الأحمر إلى ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى؛ وهو نفس التقسيم الذي اتفق عليه كلٌّ من البصريين والكوفيين أي أنه لم يخالفهم في هذا الشأن.

وذلك الحرف الذي جاء لمعنى يُقصد به الأداة التي ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل. فمثلا الأسماء الخمسة تُعرب بالنيابة أي بالحروف (الواو، الألف، الياء) نيابة عن الحركات الأصلية (الضمّة، الفتحة، الكسرة)، فالرفع نحو: محمدٌ وعمرٌ، أبوك وأخوك؛ والنصب نحو: محمدًا وعمرًا، أباك وأخاك؛ والخَفْضُ نحو: محمدٍ وعمرٍ، أبيك وأخيك. وهذا ما أخذ به أصحاب تيسير النحو كونه بسيط واضح بالنسبة للمبتدئين لا يحتاج إلى تفكير مفرط[2].

والهدف من وراء هذه المقدمة - حسب صاحب الكتاب - هو الاستغناء عن التطويل والتعقيد الذي طال النحو العربي وذلك من أجل إلمام المتعلمين والمبتدئين بأصول النحو

[1]- خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عزّ الدّين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1381هـ- 1961م، ص 33- 34.

[2]- ينظر، خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص 35.

وقواعده. يقول أحمد حسن الزيّات في هذا الصدد:« هذا هو النحو قبل أن يفلسفوه »[1].

أي أن النحو بسيط مختصر وليس فلسفة معقدة.

شملت المقدمة ثلاثة أبواب هي[2]:

- ✓ باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها، نحو:
  - هو جدٌّ صالحٌ.
  - هل الجوُّ حارٌ.
- ✓ باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها، نحو:
  - كتبتُ قصةً جميلةً.
  - سمعتُ صُراخًا قويًا.
- ✓ باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم، نحو:
  - القط تحت الطاولةِ.
  - جِئتُ من عندِهِ.

نلاحظ أنه مع صغر حجم المقدمة إلا أنها جمعت أساسيات وركائز النحو العربي كلها، لأنها كانت تتبع القاعدة - معظم الأحيان- بالمثال وذلك من أجل الاستيعاب الجيد

[1]- شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قاريونس، 1989م، ص 112.

[2]- ينظر، خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص 36-41- 43.

للمبتدئين كما أن مسلك المؤلف الذي سلكه في عرض مختلف الظواهر النحوية كان مسلكا وصفيا إلى حدٍ ما. وبالإضافة إلى الأبواب الثلاثة - التي ذكرناها آنفا- شملت المقدمة على عدّة مباحث نحوية خلصت فيها من تلك العيوب، فجاءت فيها قواعد النحو واضحة ومتكاملة[1].

ومنه فإن خلف الأحمر سعى جاهدا من خلال مقدمته هذه على تبسيط النحو العربي قدر المستطاع بجعلها مختصرة سهلة وواضحة؛ فيكفي فقط على المتعلم أن يقرأ هذه المقدمة وأن يُمعن النظر فيها ويَحفظ بعضا منها ليصبح عَالمًا ودارياً بكل أصول النحو العربي.

❖ "التفاحة" لأبي جعفر النحّاس (ت338هـ):

الكتاب الثاني هو "التفاحة" لأبي جعفر النحّاس المصري، يعد هذا الكتاب شبيه الكتب المدرسية من خلال طريقة عرضه للمادة النحوية وترتيبه لأبواب كتابه فهو بمثابة متن فريد ذي قيمة، وتكمن هذه القيمة في سهولة استيعاب أساسيات النحو والإحاطة بفروعه من قبل طلاب النحو والمبتدئين كونه خالياً من التفريعات، إذ يحتوي على التبويبات الأساسية فقط. فالكتاب موزع على واحد وثلاثين باباً، استهله بباب أقسام العربية (اسم، فعل، حرف)، أتى

[1]- ينظر، عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، ط1، الكويت، 1406هـ- 1985م، ص 39- 40.

بعد ذلك باب الإعراب (الرفع، النصب، الجر، الجزم)، ثم باب رفع الاثنين(الألف) والجمع، باب أقسام الفعل(فعل ماضٍ، مضارع، أمر، نهي)، باب الفاعل والمفعول به وهكذا...[1].

اتصف أسلوبه بـ:« سهولة العبارة ووضوحها والاعتماد على الأمثلة القريبة المباشرة، كما يتصف بالجمع بين الأساليب المتشابهة، والموازنة بينها تحت باب واحد حتى وإن كانت في حقيقة الأمر تنتمي إلى أبواب مختلفة، وما ذلك إلا لتقريب المسافة بين الأساليب وتوضيح المادة العلمية بالمقارنة بينها كجمعه للفاعل والمفعول في باب واحد...»[2].

نستخلص مما سبق أن "التفاحة" لأبي جعفر النحّاس جاء خصيصا للمبتدئين لأنه خال من التعقيدات فجاء بأسلوب سهل وسلس من أجل المساهمة في تسهيل وتيسير النحو.

❖ "الجمل في النحو" لأبي القاسم الزجاجي (ت 340هـ)

يُعد كتاب "الجمل" لأبي القاسم الزجاجي من بين أهم الكتب النحوية لسهولة منهجه واختصاره وغلبة الأسلوب التعليمي عليه. يقول القفطي:« إن الزجاجي كانت طريقته في النحو متوسطة وتصانيفه يقصد بها الإفادة »[3].

---

[1]- ينظر، حازم خنفر، ايناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحّاس، 1433هـ- 2012م، ص 135-136.

[2]- سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، دار غريب، ط1، القاهرة، 2005م، ص 115.

[3]- جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، ج2، 1406هـ- 1986م، ص 16.

اشتغل به النحاة نظرًا لأهميته النحوية فأصبح شغلهم الشاغل، يقول أحدهم في هذا الصدد:« كان من أفاضل الأئمة في النحو واللّغة والأدب شهد له العلماء بالفضل، وعدُّوْه في طبقة أبي سعيد السيرافي وأبي عليّ الفارسي وحسبه ما عرف عنه من شيوع مؤلفاته وعموم نفعها، وأن كتابه (الجمل) كان عليه المعوّل في مرحلة من مراحل تاريخ النحو »[1].

وقد انتشر كتاب "الجمل" باعتباره كتابا نحويًا جامعًا على نطاق واسع، يقول القفطي: «وهو- أي كتاب الجمل- كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس ب"اللّمع" لابن جني، و"الإيضاح" لأبي عليّ الفارسي »[2].

أما فيما يخص تبويباته فنجد أنه:« ضمّ الكتاب خمسة وأربعين ومائة باب، تناولت أبواب النحو والصرف والأصوات، والتأريخ، والضرورات الشعرية. فهو في هذا كتاب جامع مفيد»[3].

وعليه فإن الهدف الأساسي الذي حققه كتاب "الجمل" هو الإفادة؛ لبساطة أسلوبه التعليمي وسهولة منهجه واختصاره.

---

[1]- مازن المبارك، الزّجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، دار الفكر، ط2، دمشق، 1404هـ- 1984م، ص 22.

[2]- القفطي (علي بن يوسف)، إنباه الرّواة على أنباه النحاة، ص 161.

[3]- الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط1، الأردن، 1404هـ- 1984م، ص 18.

اللّمع" لابن جنّي (ت 392هـ):

يقول مختار بزاوية:« يملك ابن جنّي خبرة طويلة وفائقة بعلوم العربية، أراد في أواخر حياته تصنيف كتاب سهل وميسر في النحو والصرف، فاقتصر فيه على عرض المسائل الأساسية الضرورية من أجل تقويم اللّسان والقلم مبتعدا عن استطرادات العلماء في عرض المسائل واستقصاء الآراء، وبعد وفاة مؤلفه أصبح كتاب "اللّمع" الكتاب التدريسي الذي اعتمد عليه النحاة في تعليم النحو، فأصبح كتاب المصريين وأهل المغرب والحجاز واليمن والشام. وقد وجد كتاب اللّمع ما وجدته أمهات كتب النحو قبله من اهتمام لدى العلماء. وقد حفظ لنا التاريخ أسماء نخبة من العلماء الذين قاموا على خدمة هذا الكتاب، واهتموا بشرحه أو باختصاره أو بتخريج شواهده وشرحها »[1].

نلاحظ من خلال الخبرة الطويلة التي امتلكها ابن جنّي في ميدان علوم العربية أنه قام بترجمة تلك الخبرة على شاكلة كتاب "اللّمع" ليستفيد به غيره ولِيُيَسِر ويُبسط كلاً من النحو والصرف للناشئة ولمحبي اللّغة العربية.

- "الأجروميّة" لابن أجروم الصنهاجي المغربي:

ولعل مختصرا في النحو نال من الشيوع والشهرة ما نالته المقدمة "الأجروميّة" في مبادئ علم العربية، وتشتهر باسم متن أو المختصر في تعليم الناشئة النحو الحظوة الكبرى

[1]- مختار بزاوية، النحو العربي ومحاولات تيسيره - دراسة وصفية تحليلية، ص 35.

في جميع بلدان العالم العربي من الخليج إلى المحيط، واهتم به علماء النحو في كل مكان ووضعوا له شروطاً شتى، وهو لا يكاد يتجاوز عشرين صحيفة من القطع المتوسط. ونعرض أبوابه لتتضح للقارئ هذه الصورة الطريفة من صور مختصرات النحو ومتونه الكثيرة وهي تجري على هذه الشاكلة: باب الإعراب، باب معرفة علامات الإعراب، باب الأفعال، باب مرفوعات الأسماء، الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ والخبر، العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، النعت، العطف، التوكيد، البدل، المفعول به، المصدر، ظرف المكان وظرف الزمان، التمييز، الحال، الاستثناء، باب لا، المنادى، المفعول من أجله، المفعول معه، مخفوضات الأسماء[1].

وواضح أنّ ابن أجروم حذف من النحو في مختصره أبوابا فرعية كثيرة، وأنه اقتصر على أبوابه الأساسية التي تكفي الناشئة في تعرفهم على مقومات النطق السديد بالعربية. وعلى نحو ما أقبل على هذا المختصر نحاتنا وطلابنا في الحقب الماضية، أقبل المستشرقون على طبعه ونشره، فطبع بروما في أواخر القرن السادس عشر، وتُرجم إلى الفرنسية وطُبع مع تلك الترجمة في باريس والجزائر.

وإنما أطلنا في عرض هذا المختصر بعض الشيء، لندّل على أنه مع إيجازه في تلخيص النحو ظل وسيلة قيّمة في بيان مقومات العربية وأوضاعها الإعرابية لا لناشئة

[1]- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، ص 13.

البلدان العربية على اختلاف أعمارهم وتفاوت أمصارهم فحسب، بل أيضا للمستشرقين الذين يريدون الوقوف على أوضاع الصياغة العربية وخصائصها النحوية[1].

إذن، وبالرغم من صغر حجم "الأجرومية" إلى أنها نالت شهرة واسعة وسط المتعلمين والمبتدئين لما تحملُه من قيمة كبيرة في مجال النحو العربي، بحيث عمِلَت على التركيز على مُتُون النحو وأبوابه الرئيسية لا على أبوابه الفرعية فكانت بمثابة تلخيص للنحو العربي.

❖ "المفصّل" للزمخشري (ت 538هـ):

حدد الزمخشري الدوافع التي كانت وراء تأليفه لهذا الكتاب:« لقد نَدَبني ما بالمسلمين من الأَرَب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحَدَب على أشياعي من حَفَدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب، محيطٍ بكافة الأبواب مرتبًا ترتيبًا يبلغُ بهم الأمدَ البعيدَ بأقرب السَّعْ، ويملأ سِجالهم بأهون السَّقي. فأنشأتُ هذا الكتابَ المترجمَ بكتابِ: المفصّل في صنعة الإعراب... مع الإيجاز غير المخلّ والتلخيص غير المملّ، مناصحةً لمقتبسيه »[2].

كما نال هذا الكتاب شهرة واسعة في عصره آنذاك، ونظرا لأهميته وقيمته العلمية فقد كثُرت شروحه فبلغت سبعين شرحًا نحو:"الإيضاح في شرح المفصل" لابن الحاجب و"التخمير" للخوارزمي وغيرهم...

---

[1]- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص 15- 16.

[2]- الزمخشري، المفصّل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط1، عمان، 1425هـ-2004م، ص 31- 32.

بالإضافة إلى أنه قام بحصر مادة النحو في أربعة أقسام رئيسية: القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، والقسم الثالث في الحروف، والقسم الرابع في المشترك[1]. ومنه، فإن "المفصّل" للزمخشري من أهم الكتب النحوية إذ يُعد عمدةً في تعليم النحو نظرا لأسلوبه الواضح ولشموله وإيجازه.

نلاحظ من خلال ما سبق أن مُحاولات تيسير النحو عند النحاة القدامى مسَّت كتب النحو فقط وطريقة عرض المادة النحوية عكس محاولات المحدثين التي انتقلت إلى إصلاح مناهج النحاة، كما سنرى لاحقًا.

[1]- ينظر، الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ص 12- 13.

2 - محاولات تيسير النحو العربي حديثا:

في العصر الحديث حظي علم النحو بعناية ملحوظة تصب في السعي إلى تجديده وتيسيره، ولعل من أوائل المبادرات في هذا الصدد ما قامت به اللّجنة المشكلة من وزارة المعارف المصرية عام 1938م، وذلك بقصد العمل على تيسير قواعد تدريس اللّغة العربية.

أما المحدثون وهم أصحاب التيسير النحوي المعاصر، فقد تنوعت مناهجهم، وزادت على ما كانت عليه عند القدامى، فمنهم من اعتمد على التراث وحاول التجديد من خلاله، ومنهم من حاول تطبيق المناهج اللّغوية الحديثة ودعا إلى الاستفادة منها، ومنهم من استعان بالعلوم الأخرى اللّغوية وغير اللّغوية.

وقد كان لمثل هذه التوصيات والآراء اثر واضح في الجانب التطبيقي حيث ألف بعض المتخصصين في النحو كتبا حاولوا فيها أن تسهل في اتجاه التجديد والتيسير. وفيما يأتي عرض موجز لأبرز الجهود في هذا الصدد عند بعض الباحثين والدارسين:

❖ "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى:

يُعدّ كتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى من أولى المحاولات الحديثة في قضية التيسير النحوي، استغرق هذا العمل مدة سبع سنين لكي يُعرض على النحاة والقراء، تَحَدثَ في مقدمته عن دواعي تأليفه لهذا المؤَلف. ونلاحظ من الوهلة الأولى أن أول ما يجذبنا لهذا

الكتاب هو عنوانه "إحياء النحو" أو بالأحرى مصطلح "إحياء"، فالمؤلف انطلاقا من هذا المصطلح أراد أن يَبعث الحياة من جديد في النحو العربي بعدما عرفه من زيادات وتفريعات زادت من حجم كتب النحو وتعقيدها، فأضحى المنهاج يزداد يوما بعد يوم هذا هو ما أفسد النحو وجعل الناشئة تَنْفُر منه. فلهذا السبب أراد إبراهيم مصطفى أن يُغيّر منهج البحث النحوي للّغة العربية وأن يرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ويضع لهم أصول سهلة بسيطة تُقرِبهم من العربية وتهديهم إلى استيعاب أساليبها[1].

يحتوي الكتاب على مُقدمتين الأولى للدكتور طه حسين والثانية للمؤلِف نفسه، فرّق فيها بين نوعين من القواعد: نوع لا صعوبة فيه ولا خلاف عليه كالعدد مثلا، ونوع ثانٍ صعب يكثُر الخلاف عليه كرفع الاسم ونصبه في مواضع الكلام[2].

وقد قسّمه إبراهيم مصطفى إلى عدة موضوعات جعلها على النحو الآتي: حد النحو كما رسمه النحاة، وجهات البحث النحوي، أصل الإعراب، معاني الإعراب، الفتحة ليست علامة إعراب، الأصل في المبنى أن يُسكنا، العلامات الفرعية للإعراب، التوابع، مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب وأخيرا الصرف[3].

---

[1]- ينظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1413هـ- 1992م، ص (أ- ج).

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص (د- هـ).

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص 198- 199- 200.

ومن بين كل هذه المواضيع نجد أن المؤلِف ركز أكثر على قضية الإعراب والعلامات الإعرابية، فهذه الأخيرة حسب رأيه لا أثر لها في تصوير المعنى، لذلك قام بوضع نظرية لتحديد معاني الإعراب في الأصول الآتية:

- «الضّمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.
- الكسرة علم الإضافة بالحرف أو بغيره.
- الفتحة ليست بعلم إعراب»[1].

ومن بين أهم القضايا التي ناقشها في "إحياء النحو" نجد:

1) «الثورة على العامل، وإرجاع التأثير في حركات الإعراب للمتكلم.
2) توحيد الأبواب ذات العلاقة الواحدة تحت باب واحد.
3) إعادة تقسيم التوابع حيث ألغى بعضها وأضاف إليها الخبر.
4) إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللّفظ الواحد.
5) في مبحث التنوين رأى أن العلم لا يُنونْ.
6) إنكار العلامات الفرعية »[2].

[1]- أحمد جار الله الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، رسالة نيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1423هـ، ص 25.

[2]- المرجع نفسه، ص 25.

لقد أثار هذا الكتاب ضجةً - علمية نحوية - واسعة لما تضمنه من أفكار تجديدية رافضة لكل ما هو قديم، لهذا السبب نجد أن الدارسين والباحثين انقسموا فريقين، فريق معارض لأفكاره وأخر مؤيد له. ومن بين المؤيدين لما جاء به نجد الدكتور طه حسين الذي استهل كتاب "إحياء النحو" بمقدمة تحدث فيها عن دقة وأمانة إبراهيم مصطفى وعن مدى إعجابه بالكتاب عندما قال:« وأشهد لقد وُفِقَ إبراهيم إلى إحياء النحو » كما قال أيضا:« سترى أن إبراهيم لا يعرض عليك عِلْمًا حيًّا يبعث الحياة في الذوق »[1].

بالإضافة إلى أحمد عبد الستار الجواري في كتابه "نحو التيسير" الذي قال:« و بيانا للحقيقة نقرر أن الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب وهو الذي أنار للأذهان سبيل الخوض فيه »[2].

ومن المؤيّدين أيضا نجد مهدي المخزومي الذي استمّد من "إحياء النّحو" أفكارًا عديدة في محاولته التّجديدية في كتابه "في النّحو العربي نقد وتوجيه"، وخير دليل على ذلك قوله:« كما تعدّ استمرار لمنهج تطوير النّحو، الذّي وضعه الأستاذ المرحوم (إبراهيم مصطفى) في كتابه "إحياء النّحو" الذّي قرأه النّحاة وقدّروا ما فيه ».[3]

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص (س).

[2]- أحمد عبد السّتار الجواري، نحو التيسير، ط2، بغداد، 1404هـ- 1984م، ص 23.

[3]- مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت- لبنان، 1406هـ/ 1986م، ص10.

أمّا بخصوص من تناول كتابه بالنّقد والمعارضة فنجد على رأسهم محمد عرفة الذي نقده نقدًا قاسيًا، يقول في هذا الصدد:« فيقرأ كتاب إحياء النّحو، ويرى ما ألصق به والنّحاة يقوموا بها»، بالإضافة إلى قوله:« قرأت له كتاب (إحياء النّحو) فعرفت منه وأنكرت، وما أنكرت أكثر ممّا عرفت، فقد أنكرت منه انّه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها، ونقدها، وأبان خطلها، فصور النّحاة لقارئي كتابه قومًا بلهًا أو ممرورين يقولون ما لا يُعقل، ويفهمون ما لا يُفهم، وأنكرت منه أنّه قعد قواعد في العربية لو أخذ النّاس بها لغيّرت من روح العربيّة »[1].

وفي الأخير نستطيع القول أنّ إبراهيم مصطفى هو رائد من روّاد حركة التّيسير في العصر الحديث وأنّ كتابه يُمثّل القاعدة التّي بُنيت عليها جلّ المحاولات الاصطلاحيّة التّي أتت بعده بحيث أنّ جهوده لم تكن من عدم وإنما كانت انطلاقاته من أصول أحكام النّحو، وأخذ يتصرف فيها تيسيرًا وتسهيلًا للناشئة.

❖ أمين الخولي:

يعتبر أمين خولي من بين دعاة تيسير النّحو في محاضراته عن مشكلات حياتنا اللّغوية، الذي يرى أنّ المشكل الذي تعاني منه اللّغة العربية هو مشكل الإعراب كونه أمرًا مُعقدًا لا يسهل ضبطه بِقاعدة واحدة، فالعربية هي لغة الاستثناءات والحالات الخاصة. ومن بين القواعد الإجمالية التي وضعها أمين خولي في تهذيب النّحو نجد ما يلي:

[1]- محمد أحمد عرفة، النّحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1، القاهرة، دار السّعادة، 1937م، ص6- 9.

- ✓ ملاحظة التّيسير والنّحو والرّفق.
- ✓ جمع كلّ ما يوجد من المذاهب النّحويّة حيثما وجد، والتّوسع في فهمه دون وقوف عند ظاهرة.
- ✓ تخيّر ما يُوافق حاجة الأمة ويُساير رقيها الاجتماعي على ضوء التجارب العملية والخبرة التعليميّة والشكاوي الحقّة من المصاعب اللغوية.[1]

فأمّا إحياء النّحو فكلّفوا رسميّا بتيسير النّحو، فجاء في ذلك بكلّ ما استطاع أن يكون له أثر عملي يذلل من قسوة هذا النّحو، وقد كان هذا التيسير عملًا مرجوّ النّجاح إذ أتيحت له المعونة الحكوميّة والقوّة الرّسمية فصُدر قرار وِزاري سجّل الشكوى من هذه الصعوبة حيث قال:« إذ أنّه لوحِظ أنّ صعوبة قواعد النّحو والصّرف والبلاغة لا تزال قائمة وأنّ المعلمين والمتعلمين يبذلون جهدًا كبيرًا ووقتًا طويلًا في تعليمها وتعلّمها ولا يصلون بعد هذا كلّه إلى نتائج تتفق مع ما يصرف من زمنٍ وجهد »[2]. وما نحمده لهذه اللّجنة أنّها تمثلت حاجة الأمة اللّغوية الفصحى تمثّلًا واضحًا، بالإضافة إلى اهتمامها بالعامل الاجتماعي الذّي يزيد من صعوبة تعلّم العربية واستعمالها على الوجه الذّي رأته اللّجنة إذ قالت:«لأن الشباب لا يتعلمون هذه اللغة كما يتعلم الشباب في الأمم الأخرى لغتهم.. هم لا يسمعونها في البيت ولا

[1]- يُنظر، مختار بزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره - دراسة وصفية تحليلية، ص 95.

[2]- أمين الخولي، مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، مكتبة الأسرة، سنة 2003، ص23.

في البيئة التي تُحيط بهم، هم لا يسمعونها في المدرسة إلا أثناء درس اللغة العربية »[1].

وننظر في اقتراحات اللّجنة التي رأت أنّ فيها تيسير النّحو فنرى ما يأتي:

- ترى وجوب الاستغناء عن الإعراب التّقديري والإعراب المحلّي.
- ترى عدم التمييز بين علامات إعراب أصلية وأخرى فرعية.
- حاولت اللّجنة ضبط الجملة بأصنافها تحت تقسيم واحد، ينتظم الفعلية والاسميّة والجملة الصغيرة والكبيرة.

وعند اللّجنة أنّ أهم ما يعسّر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء هي:

1. فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويُعلّلوا ويُسرفوا في الافتراض والتعليل.
2. الإسراف في القواعد الذّي نشأ عنه الإسراف في الاصطلاحات.
3. الإمعان في التّعمق العلمي باعد بين النّحو والأدب.

وعلى هذا الأساس سنجد أنّه لابدّ لنا بعمل يمّس العُقدة الأولى وهي الإعراب، والأصل العام لهذا الحل هو أن ندع النّحاة وآراءهم وقواعدهم ونمضي إلى ما وراء ذلك من أصولهم التي استخرجوا منها هذه القواعد، وعلى الرّغم ما لنا من اعتراض على هذه الأصول أن

[1]- يُنظر، أمين الخولي، مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص24.

نرجح من منقول اللّغويين ومرويهم في اللّغة أوجهًا تدفع هذه الصعوبات وتُغني المتكلم عن بذل جهد عنيف.[1]

❖ "اللغة العربية معناها ومبناها" لتمّام حسّان:

اشتهر تمام حسّان بنظرية (تضافر القرائن) في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" لمحاولته هدم نظرية العامل.[2]

وقيل في حقّ هذا الكتاب:« وفي هذا الكتاب اتبّع المنهج الوصفي في دراسة اللّغة، ويعدّ أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، ويرى التعليق كافٍ للقضاء على العمل النّحوي والعوامل النّحوية، والتعليق يحدد بواسطة قرائن معاني الأبواب في السّياق ويفسّر العلاقات بينها بصورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التّحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النّحوية »[3].

---

[1]- يُنظر، أمين الخولي، مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، مكتبة الأسرة، سنة 2003، ص33.

[2]- ينظر، بلحاسن عائشة، جهود القدماء والمحدثين في تيسير تعليم الدّرس النّحوي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص28.

[3]- مختار بزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره - دراسة وصفية تحليلية، ص28.

وتعرض في كتابه هذا إلى مجموعة من القضايا نذكر منها: (اللغة والكلام، الأصوات، النّظام الصّوتي أو الصّوتيات، النّظام الصّرفي، النظام النّحوي، الظواهر السّياقية، المعجم والدّلالة...)، بحيث أفرد لكلّ منها فصل[1].

❖ مهدي المخزومي "في النّحو العربي نقد وتوجيه"، "في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث".

يعتبر مهدي المخزومي من الشّخصيات العلمية البارزة في الدّراسّات النحوية، وله في ذلك مؤلفات عديدة أشاد بها (محمد السّقا) مُشيراً إلى أنّه تمتاز بعمق البحث، ووضوح المنهج وسهولة التّرتيب...إلخ، كما تميّزت قراءة مهدي المخزومي للتّراث النحوي بالنّقد وتقديم البديل لكثير من مشكلات النّحو العربي ولهذا وصفه الباحثون الذّين كتبوا عن جهوده في تجديد النّحو بأنّه صاحب مشروع جعله من كبار المجدّدين في الدّرس النّحوي وذلك بما وضعه من دراسات في هذا الموضوع ولاسيما في كتابيه "في النّحو العربي نقد وتوجيه" و"في النّحو العربي قواعد وتطبيق".[2] وردّ مهدي المخزومي فشل محاولات التيسير قبله إلى إصلاح مظهر النّحو وإهمالهم لإعادة صياغة القواعد وتجديد موضوعات النّحو، وأنهم ظنّوا التيسير مجرّد اختصار وحذفاً للشروح، غير أنّ التيسير بالنسبة إليه عرض جديد

[1]- بلحاسن عائشة، جهود القدماء والمحدثين في تيسير تعليم الدّرس النّحوي، ص29.

[2]- عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008، ص215.

لموضوعات النّحو يُيّسِر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها،[1] وحين تناول الدّرس النّحوي ظهر عليه التّطور، إذ أنّ دراسته اتّسمت بكلّ ما هو جديد كإعادة تجديد موضوعات النّحو بما يتماشى وقدرات المتعلّمين، ثمّ القدرة على توظيفها في حياتهم اليوميّة.[2]

ثمّ إنّ المخزومي يرى أنّ محاولات تيسير النّحو لن تثمر ما لم يسبق ذلك إصلاح لمنهج النّحو وموضوعاته وأصوله، وحتّى يتحقق إصلاح كهذا لابدّ من تخليص النّحو من آثار المنطق والفلسفة التّي تُولّد فكرة العامل ثمّ تحديد موضوع الدّرس النّحوي حتّى يتمكّن دارس النّحو من معرفة نُقطة الانطلاق في دراسته[3].

والدّرس النّحوي بالنسبة للمخزومي يُعالج موضوع الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث أجزائها التي تتألف منها وما تتعرض له من تقديم وتأخير وإظهار وإضمار، وكذا ما يعرض للجملة نفسها من معانٍ تُؤديها أدوات تتصل بها كالتّوكيد والنّفي والاستفهام وغيرها، ويتبيّن من هذا أنّ المخزومي يرى تيسير النّحو عملية مُرّكبة تستلزم مراجعة مناهج الدّراسة النّحوية عن السّابقين من النّحاة لما اختلط به مناهج به من مناهج دخيلة عن اللغة العربية،

[1]- مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م، ص15.

[2]- مهدي المخزومي، الدّرس النّحوي في بغداد، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1407هـ- 1987م، ص27.

[3]- مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص15، 16.

ثم تحديد الدّراسات النّحويّة لأنّ المناهج كما هي والاهتمام باختصار الموضوعات من طرق الميّسرون أمر به تعثرات وصعوبات تُعرقل الوصول إلى النتائج[1].

ومن أهم الإصلاحات التي دعا إليها المخزومي وأولاها بالعناية ما يلي:

- ✓ تخليص النّحو ممّا علق به من شوائب وفلسفة حمّلتها فكرة التي حرّفت النّحو عن مساره، فتحول شيئًا فشيئًا إلى درس ملفّق وغريب.
- ✓ تحديد موضوع الدّرس اللغوي ووضع منهج يسير عليه النّحاة للوصول إلى مُبتغاهم.[2]

يتضّح جليًّا مما سبق عرضه أنّ مهدي المخزومي يعتبر من الهادفين إلى تيسير وتجديد النّحو ويظهر من خلال جهوده هذه أنّه قد أفاد العديد من النّحاة ويتبيّن أنّه لمّا وضع كتابيه في تيسير النّحو كان يهدف منهما إلى تجديد موضوعات النّحو بما يتناسب والنّاشئة لتسهيل استيعابها وفهمها.

[1]- يُنظر، عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد، دار ابن الحزم، بيروت، ط1، 2008، ص225.

[2]- عبد اللّه عبد الرّحمان عسيلان، وقفات مع الباحثين والدّارسين في تجديد النّحو العربي وتيسيره قديمًا وحديثًا، المواد العلمية للملتقى، دور التعليم والإعلام في تحقيق اللغة العربية، ص35.

❖ مصطفى جواد:

كان الدكتور مصطفى جواد من أوائل النّحاة المعاصرين الذين نبّهوا إلى صعوبة النحو العربي ومشكلات العربية، وقد حاول علاج ذلك من خلال مجموعة من المقالات والبحوث المتعددة، منها ما نشرها في مجلّة لغة العرب (1931)، بعنوان "كيفية إصلاح العربية" حيث رأى أنّ الإصلاح يتخلص في تعميم القياس في القاعدة فيدخل في ذلك الشّواذ، وفي عدّ كل مقياس فصيحًا وجواز استعماله، وفي ترك تعليل الإعراب في النّحويات لأن ذلك من قبيل التّكلفات والتّفقهات، وفي تمهيد أسلوب تدريس العربية والتّأليف بها، ومن مقالاته كذلك ما نشره في مجلّة "المعلم الجديد" سنة (1940) بعنوان "مشكلات اللغة العربية وحلّها"، وقد تحدّث فيه عن مشكلات اللغة العربية وخصّ منها القواعد النّحويّة التي دعا إلى إصلاح الكثير منها، لأنها غير متكاملة تحتاج إلى استقراءات جديدة، واستنتاجات مفيدة.[1]

وكتب مصطفى جواد بحثًا بعنوان "وسائل النّهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها"، حيث يرى فيه أنّ وسائل إنهاض اللغة العربية هي معرفة الطرائق المؤدية إلى حل مشكلاتها التي لا تزال عسيرة الحل، وحين وصل بالحديث عن مشكلة النّحو أشار إلى أنّ الجمود وعدم التطور من صفات النّحو العربي إلا ما شذّ أو ما ندر ويعني بالجمود إتباع قدماء النّحويّين في سرد القواعد وإيرادها من غير عرضها على القرآن الكريم، وكلام العرب

[1]- مختار بزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره - دراسة وصفية تحليلية، ص92.

وشعرهم والتزام أقوالهم، وفي رأيه أنّه يتحقق إصلاح النّحو في تقليل القواعد، وانتقاء الشّواهد من القرآن الكريم أولا، ثم من الحديث النبوي ثم من نثر العرب ومن شعرهم الجاهلي الصحيح، ومن ثم أشار إلى بعض أبواب النّحو التي يكن الاستغناء عنها طلبًا للتيسير والتجديد.[1]

❖ محاولات "شوقي ضيف" لتيسير النّحو:

يُعتبر شوقي ضيف من أكبر المهتمين بتيسير النّحو العربي تنظيرًا وتطبيقًا، وله اجتهادات كثيرة جمع فيها ما بين الدراسة التاريخية والدّراسة النقدية، ومن أهم هذه الدّراسات ما يلي :

- ✓ تحقيق كتاب (الردّ على النّحاة) "لابن مضاء القرطبي" وتصديره بمقدّمة مطولة له، مُؤيدًا لابن مضاء وداعيًا للاستجابة لدعوته، وهذا سنة 1947.
- ✓ (تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده) سنة 1986.
- ✓ (تجديد النّحو) سنة
- ✓ (تيسيرات لُغوية) سنة 1990.[2]

[1]- عبد اللّه عبد الرّحمان عسيلان، وقفات مع الباحثين والدّارسين في تجديد النّحو العربي وتيسيره قديمًا وحديثًا، المواد العلمية للملتقى، دور التعليم والإعلام في تحقيق اللغة العربية، ص34.

[2]- مختار بزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره - دراسة وصفية تحليلية، ص103.

وتُمثّل هذه الكتب منهجه الخاص ونظرته في تجديد النّحو العربي وتيسيره، وبُنِيَ ذلك على أسس أَفصحَ عنها وشرَحها في كتابه(تيسير النحو العربي قديمًا وحديثا مع نهج تجديده) ويُمكن الإشارة إليها بإيجاز فيما يلي:

1- إلغاء الإعرابيْن التقديري والمحلي في الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية

رأت لجنة وزارة التربية والتعليم في مشروعها الذي وضعته سنة 1938 الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي في تعليم النّاشئة، فلا يُقال في مثل (الفتى) أنّه مُعرب بحركات مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل (غلامي) أنّه مُعرب بحركات مقدّرة مُنِع من ظهورها الحركة المناسبة، فان في ذلك مشّقة يُكلّفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب، وكذلك في الإعراب المحلّي نحو (هذا هدى) تعرب فيه هذا مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وفي مثل (يا هذا) نعرب فيه هذا منادى مبني على ضم مقدّر منع سكون البناء الأصلي في محل نصب، كما رأت اللجنة الاستغناء عن الإعراب المّحلي في الجمل ومعروف أنّها تنقسم إلى جمل لا محل من الإعراب مثل الجملة الابتدائية أو المُستأنفة أو المُعترضة أو التفسيرية والى جمل لها محل من الإعراب مثل الجملة الواقعة خبرًا والواقعة تابعة لمفرد والواقعة حالًا والواقعة مفعولًا به، فيكتفي في الجملة

المعترضة مثلًا بأنها اعتراضية ولا يقال أنها لا محل لها من الإعراب، ويكتفي في الجملة الخبرية بأنها خبر ولا يُقال أنها في محل رفع، وهكذا بقيّة الجمل[1].

2- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة:

وذلك على نحو ما يلاحظ في المفعول المطلق والمفعول معه والحال، ونقف عند المفعول المطلق الذّي عرّفه ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك" بقولك:« اسم يؤّكد عامله أو يُبيّن نوعه أو عدده، وليس خبرًا ولا حالًا »، وجمع الخبر والحال معه في هذا التعريف يُؤكد أنّ دلالته كانت مضطربة على الأقل في ذهن بعض النحاة، لأن كل من الخبر والحال دلالته تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفة جوهريّة، ونمضي مع النحاة فنراهم يذكرون أنّ المفعول المطلق قد يكون مؤكدًا لعامله إذا كان مصدرًا من نفس بِنيتهِ نحو (جلس جلوسًا، لعب لعبًا، نام نومًا) وقد يكون مبنيًّا لنوعه مثل (عمِلَ عمَلَ المخلصين، دَافع دفاعَ المحامين، ناضَلَ نِضالَ الأبطال)، وينوب عنه اسم الإشارة السّابق للمصدر في مثل (وصاه تلك الوصيّة، فهّمه ذلك الفهم) فتلك وذلك مفعولان مطلقان والمصدر بعدهما بدل منهما، وينوب عنه ضميره في نحو (أتقنه اتْقانًا لم يتْقنه أحد)، فالضمير في يتْقنه يعود على اتّقانًا وهو مصدر، ولذلك يُعرب الضّمير مفعولًا مُطلقًا، وهذه الصيغ التي يقول عنها النحاة أنها تنوب عن المفعول المطلق لا يتضمنها التعريف الذي وضعه ابن هشام وأدّق وأوضح من

[1]- شوقي ضيف، تيسير النّحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، دار المعارف، ص79.

تعريفه أن يُقال:« المفعول المطلق اسم منصوب يُؤكد عامله أو يصفه أو يُبيّنه ضرباً من التّبيين ».[1]

3 - حذف زوائد ضارة:

في النّحو زوائد ضارة لا تفيد أي فائدة في صحة النطق بالعربية وسلامته، فضلاً عن أنّها تُعقد النّحو وتُثقلُه، ويصورّها من بعض الوجوه ما يوضع في بعض الأبواب من الشّروط، ومن بين هذه الزّوائد ما يلي:

- شروط صيغتيّ التّعجب واسم التّفضيل: حيث يشترط النّحاة في صيغتيّ التعجب واسم التفضيل أن تشتق تلك الصيغ من فعل ثلاثي مجرّد تام مثبت متصرّف قابل للتفاوت غير مبني للمجهول ولا معبّر عن فاعله بأفعل فعلاء[2].

- حذف من باب التّصغير شروط صيغه: وذلك مثل تصغير (سنة) على (سنّية) أو (سُنيْهة)، و(ريح) على (رُوَيْحَة)، و(مُطمئّن) على (طُميْئِن)، وحتى فعل التّعجب يُصغرونه فيقولون مثلاً (ما أُحَيْلى القصيدة !)، واسم الإشارة نحو (ذلك) يُصّغر فيُقال (ذيّالك) و(هؤلاء) إلى (هاؤليّاك).

[1]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص30-31.

[2]- المرجع نفسه، ص 141.

- حذف الصّيغة التّي افترضها النحاة لاسم الفاعل بعد النّفي والاستفهام: إذْ عاملوه كأنّه فعل يُلتزم إفراده مع فاعله الظّاهر في مثل (أ مُسافر إخوتك؟)، وهم يعربون "مسافر" مبتدأ مرفوع و"إخوتك" فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويُطّبقون هذه القاعدة على اسم المفعول على نحو(أ محمود إخوة زيد؟)، فـ"إخوة" نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر "محمود"، وحذف هذه الصيغ ليس معناه أن يُعرب اسم الفاعل فيها وكذلك اسم المفعول خبرًا مقدّمًا، إذ لا يُطابق المبتدأ، بل معناه حذفها نهائيًا لأنها صيغ لا تستقيم مع قاعدة المطابقة في المبتدأ والخبر، وينبغي أن تُنطق حسب القاعدة المذكورة وذلك كما يلي:(أمسافرون إخوتك؟ أمحمودون إخوة زيد؟)، وبذلك لا تضطرب قاعدة المطابقة العامة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنيةً وجمعاً.[1]

إذن بعد دراسة آراء شوقي ضيف، نستخلص بأنّ طريقته عند تحليل الموضوعات لم تكُن صالحة للتطبيق والتحقيق، وعلى سبيل المثال لم يستطع أن يُنقذ نفسه من أثر العامل، رغم أنّه انتقده انتقادًا لاذعًا، ودعا إلى إلغائه ولكن يضطّر إلى قبوله في حديثٍ آخر، بالإضافة إلى أنّه قد قام في كتابه بالتقسيمات الجديدة، وحذف بعض القضايا النّحويّة وحذف الإعراب المّحلّي والتّقديري ولم ينتبه انتباهًا إلى المباحث الصّرفيّة، بل نقل عدّة قضايا صرفيّة إلى علم التّجويد.

وانطلاقًا من هنا، نستخلص أنّ معالجته للقضايا لم تكن جذريّة، ولم يُحقق شيئًا جديدًا، بل صنيعه هو تغييرات ظاهريّة أحدثها في الكتاب، كما أننّا لا نستطيع أن نتفقّ معه في

[1]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، ص39- 40.

خصوص نقل أبواب الإضافة والتّوابع إلى تقسيمات الاسم لأنّ الإضافة والتّوابع من الموضوعات النّحويّة وبُعد من تراكيب اللّغة العربيّة، فكيف يُتيح لنا أنْ نجعل هذه الأبواب في قسم خاص للصّرف الذّي يخصّ أبنية الكلمات؟ هذا ما يُؤدّي إلى خلل في الدّراسات الصّرفيّة[1].

ويُمكننا القول: إن انتقادات هذا الباحث لآراء شوقي ضيف تبدو لنا وجيهةً، وذلك لكونها صعبة التطبيق من الناحية الإجرائية، وخاصة في مجال تعليمية اللغة للمبتدئين والطلبة. فالقاعدة النّحوية كيفما كانت تتطلب تعليلًا معيّنًا كي يفهمه المتعلّم، ويُحسن النّسج على منواله.

ويظهر ممّا سبق أن ثمّة إجماعاً على ضرورة تيسير النّحو وتذليل أصوله وقواعده على النّحو الذي يُقربه أذهان الطلاب بعيدًا عمّا يبدو من كتب بعض النّحاة من تعقيد وجنوح إلى الدّخول في التّعليلات التّي لا تجدي نفعًا بالنّفع على الدّارس لتقويم النّطق والكتابة وتبرئتها من اللّحن والخطأ.

[1]- النّحو الجديد بين إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف تحليل ومقارنة، محمد إبراهيم خليفة الشوشري، مجلّة كلّية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، كانون الثاني 2018، العدد 41، ص255.

❖ثورة ابن مضاء القرطبي على النّحو والنّحاة:

كان ابن مضاء نحويا، بل ومجتهدا في النّحو علاوة على شهرته كفقيه، وقد وجّه سهامه في هذه الثورة إلى النّحاة التي ضمنّها كتابه "الرّد على النحاة".

وجد ابن مضاء أن مادة العربيّة أضحت تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وفروع وآراء لا حصر لها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب هي: "تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان"، "المشرق في النّحو" و"الردّ على النحاة" وهذا الأخير يُعد الوحيد الذي بقي من آثاره؛ وفيه يهاجم نظرية العامل التي عَقّدت النحو وأكثرت فيه التقديرات والمباحث التي لا طائل لها.

وكتابه هذا "الرّد على النحاة" قد قام بتحقيقه كل من الأستاذ شوقي ضيف عام 1947م، والأستاذ محمد إبراهيم البنا الذي حقّقه بدوره ونشره بعد ثلاثين عاما.

كما نجد أن ابن مضاء القرطبي قد بنى كتابه هذا على هدم نظرية العامل التي تمسك بها النّحاة في نحوهم العربّي، لا على هدم النّحو بحد ذاته وإنما دعا إلى نهج جديد قائم على هدم نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث ورفض القياس وإسقاط التمارين غير العملية[1].

[1]- ينظر، مختار بزاوية، النّحو العربي ومحاولات تيسيره - دراسة وصفية تحليلية، ص47-48.

يقول ابن مضاء:« "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه وأُنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه". وبدأ بنظرية العوامل والمعمولات يبتغي أن ينقضها نقضا هي وكل ما جرّت إليه من عوامل لفظية ومعنوية ومن معمولات مذكورة ومضمرة محذوفة، ولكي يدل على فساد تلك النظرية أورد ما ترتب عليها في الصيغة العربية من عوامل محذوفة إما لعلم المخاطب بها كما يقول النحاة في مثل: (من جاء؟)، فيقال: (زيد) ويقدّرون أن أصل الجواب: (جاء زيد) وإما لمجرد الافتراض كتقدير النحاة في مثل (الكتاب قرأته) أن الكتاب مفعول به لفعل محذوف وأصل الجملة: (قرأت الكتاب قرأته)، وإما لما هو أبعد من ذلك في الافتراض والتخيل إذ يقدرون في مثل: (يا عبد الله) أن المنادى مفعول به لفعل محذوف والتقدير: (أدعو عبد الله) وهو افتراض أشد عنتاً من الافتراض في الجملة السالفة »[1].

كما استدل ابن مضاء في نظريته هذه بخروج النحاة عن منطق العقل، لأن العامل الذي نادوا به ليس له وجود ولا يقول به عاقل فضلا عن عالم باحث، فيقول: وأمّا القول بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا. لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيها المقصد إيجازه منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إنّ في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم إنّ.

[1]- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، ص18- 19.

والملاحظ هنا أن ابن مضاء نقل المناقشة إلى مجال عقلي خالص هو الأساس الذي بُنيت عليه فكرة العمل في كل شيء يقوم على التأثير والتأثر، واعتقاد ابن مضاء أن العوامل أشياء مؤثرة أمر مبالغ فيه، لأن العوامل النحوية لا تعدو أن تكون علامات تشمل على المتكلم الاهتداء إلى الحركة المطلوبة. وفي ذلك يقول ابن الأنباري: (العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع هي أمارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء... وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللّفظية عاملا.

ولكي يُثبت ابن مضاء مدى صحة فساد نظرية العوامل والمعمولات، قام بعرض مجموعة من أبواب النحو التي أفسدتها نظرية العوامل، حيث أدّت إلى دحض بعض أساليب النحو القديمة، ووضع أساليب جديدة دخيلة على اللسان العربي، ومن بين هذه الأبواب نجد ما يلي:

أولا: باب التنازع.

لقد روى الرواة عن شعرائهم أنهم يسلّطون عاملين على معمول واحد فيقولون مثلا: (أقبل وجلس إخوتك)، إلاّ أن هذا الأسلوب خاطئ فلا يجوز أن يتسلط عاملان على معمول واحد في اللّغة العربية الأصيلة. إلا أن فريقيْ البصرة والكوفة كان لهما رأي آخر؛ فقد اختار البصريون أن يُعمِلوا العامل الثاني وأن يُضمِروا في العامل الأول فيقولون: (أقبلوا

وجلس إخوتك)، أما الكوفيون ففضلوا أن يقوموا بالعكس أي أن يُعمِلوا في العامل الأول ويُضمِروا في العامل الثاني: (أقبل وجلسوا إخوتك). وبهذا نلاحظ أن كِلا الفريقين رفضا الصيغة العربية الصحيحة للعبارة واضعين مكانها صيغتين جديدتين لا تعرفهما العربية[1].

قام باب التنازع على قاعدتين أساسيتين من قواعد العامل، يقول محمد عيد في هذا الصدد:« باب التنازع بكل ما فيه من خلاف وإضمار وصور مفترضة لتراكيب موهومة قد قام على قاعدتين من قواعد العامل؛ إحداهما (لا يجتمع عاملان على معمول واحد)، والأخرى (كل عامل لابّد له من معمول). وقد ترتب على الأولى اختلاف النحاة في العامل من المتنازعين، فهو الأول في رأي الكوفيين، والثاني في رأي البصريين، وترتب على الثانية البحث عن معمولات العوامل التي لا تعمل، فأضمر الكوفيون كل ما يحتاجه الثاني، وأضمر البصريون الفاعل فقط في الأول، وأما الكسائي فقد حذف الفاعل أيضا من الأول »[2].

واستنادا على ما سبق نقول: إنّ باب التنازع يقوم في أصله على نزاع واختلاف بين كل من الكوفيين والبصريين حول قضية ترتيب العامل؛ فمنهم من جعله الأول ومنهم من جعله الثاني، وهذا ما يزيد من صعوبته وتعقيده بالنسبة لمتعلمي العربية.

[1]- ينظر، شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، ص 20.

[2]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص217.

ثانيا: باب الاشتغال.

هو الباب الذي أراد من خلاله ابن مضاء أن يبين كيف دفعت نظرية العامل والمعمولات النحاة إلى فتح أبواب جديدة لزم لها أن تُحذف لما جلبت من أساليب دخيلة لا تعرفها العربية؛ فالاشتغال في اصطلاح النحاة هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو سببيه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق[1]. يقول شوقي ضيف:« إذ وزّع النحاة الصّيغ فيه إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه الرفع أو النصب وما يجوز فيه الأمران مقدّرين في أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها في الكلام مثل: (الكتاب قرأته - الكتاب قرأت صفحاته)، إذ يقدّرون الجملتين هكذا: (قرأتُ الكتابَ قرأتُه ـ قرأتُ الكتابَ قرأت صفحاته)، وذكر ابن مضاء أنّه لا داعي لكل هذه التقديرات وما يُطوى فيها »[2].

كما ذكر ابن مضاء هذا الباب في قوله:«... باب الاشتغال فأشار إلى اضطرارهم فيه وتقسيمهم لصوره ما يجب رفعه وما يجب نصبه... وإلى ما يجوز فيه الأمران على السواء، وهم يقدرون عوامل لا دليل عليها وإنما هي أقيسة النحو، ثم وضع في ذلك قاعدة سهلة تفسر صور الاشتغال كلها، وهي أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو

[1]- ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط20، ج2، القاهرة، 1400هـ- 1980م، ص129.

[2]- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص21.

ضمير متصل بمنصوب نُصب، لأنه في مكان نصب، وإلا رُفع، لأنه في مكان رفع مثل: (أزيدًا ضربتَهُ) و(أزيدٌ قائمٌ) فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متصل بمنصوب والآخر مرفوع أو متصل بمرفوع جاز رفعه ونصبه مثل:(أعبدُ اللهِ ضربَ أخُوهُ غلام) »[1].

وانطلاقا مما سبق نستطيع القول إن باب الاشتغال يُشبه كثيرا باب التنازع في صعوبته وعُسره، لذلك رأى أصحاب هذا الاتجاه وجُوب حذفهما من اللّغة العربية، وذلك لكثرة تأويلات هذا الأسلوب وتفريعاته، كونها تُصعّب مهمة المُعلّم والمتعلم في آن واحد.

غير أنّ المسألة قد تُرى من جانب آخر، وهو جانب لساني محض، مفاده أنّ هذين البابين يمثلان نوعاً من أنواع الأساليب اللغوية في العربية، فكيف نحذف أسلوباً كاملاً، قد نوظّفه في سياق لا يقدر عليه سياق آخر؟ ومعلوم في اللغات الحية المعاصرة أنها تملك أكثر من أسلوب للتعبير عن مسألة أو فكرة واحدة، سواء في الأسلوب الخبري أو الإنشائي، كما هي الحال في الفرنسية والإنجليزية، وخاصة التعابير المتعلقة بأساليب المدح والطلب والتأدب.

وباب الاشتغال خصوصاً كما عبّر عنه الباحث المغربي الفاسي الفهري، أسلوب يفتح المجال واسعاً لادبر أساليب العربية، ولا ضير في كونه معقداً بعض الشيء، إذ ليس كل شيء في اللغة يجب أن يكون سهلاً، وفي متناول الجميع على اختلافهم في الثقافة والجد.

[1]- عبد العزيز عبده أبوعبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ط1، طرابلس، 1391هـ- 1982م، ص806.

ثالثا: إسقاط العلل الثواني والثوالث.

لقد حظيت العلة منذ القدم باهتمام العديد من النحاة من بينهم ابن مضاء القرطبي الذي قسم التعليل إلى قسمين هما العلل الأول والعلل الثواني والثوالث[1].

وقد طالب ابن مضاء بإلغاء النوع الثاني وهو العلل الثواني والثوالث،على أن يُبقي على العلل الأول ويقول في هذا الصدد:« ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث... من قولنا (قام زيد) لِمَ رُفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولما رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت العرب »[2]. فهنا نرى أن ابن مضاء يقبل بالعلة الأولى لرفع الفاعل ويُرجع سبب ذلك الرفع إلى العرب.

كما يقسم العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام هي:« قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده. وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين. والفرق بين العلل الأوَل والعلل الثواني؛ أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب... والعلل الثواني هي المستغنى عنها... فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يُحرك... مثل قولنا: أكرمِ القومَ »[3].

---

[1]- ينظر، محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، ص129.

[2]- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: إبراهيم البنا، ص127.

[3]- ابن مضاء، الرّد على النحاة، ص127- 128.

ومن وجهة نظرنا نستطيع القول بأننا نؤيد ابن مضاء القرطبي في إبقائه على العلل الأُوَل، وفي إلغائه للعلل الثواني والثوالث كونها تدخل ضمن فلسفة اللّغة فلا نفْعَ لها، فهي لا تصلُح بتاتاً لأن تُدرس للمبتدئين في المدارس، ولا في تقويم ألسنتهم وتدريبها على الفصاحة.

كما عاب ابن مضاء على بعض النحاة إسرافهم في استعمال العلل النحوية أمثال الأعلم، فيقول: وكان الأعلم - رحمه الله- على بصره بالنحو، مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل. وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي - على مشاركته - رحمه الله - يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها»[1].

واستعان ابن مضاء بمثال ليُبيّن فساد علل النحو، وهو قول محمد بن يزيد:« إن نون ضمير جماعة المؤنث حُرّك لأنّ ما قبله ساكن، نحو: "ضربْن" و"يضربْن". وقال فيما قبلهما: إنما أسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له وهذا بين الفساد! ولولا الإطالة لأوردت منه كثيرا»[2].

[1]- ابن مضاء، الرّد على النحاة، ص127، ص133.

[2]- المرجع نفسه، ص 132- 133.

رابعًا: الدعوة إلى إلغاء القياس:

القياس أحد أنواع الاستدلال في علوم كثيرة؛ منها الفقه، والنحو، والفلسفة وغيرها. وهو آلية قديمة وذات قيمة إجرائية ومهجية في كل العلوم. وقد عرّف ابن الأنباري القياس في صورته عامة بقوله:« هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه »[1].

تمثّل هذه الدّعوة الركيزة الأساسية لنظرية ابن مضاء في تيسير النّحو العربي أخذ موقفا معارضا ضد القياس، كونه معروفاً بالمذهب الظاهري الذي لا يعتمد على القياس الفقهي، حيث يقول في هذا الصدد:« إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع، والعرب امة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل ذلك واحد من النّحويين جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبوا إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع »[2].

إلاّ أننا يمكننا القول إن القياس ضرورة لا بدّ منها، لأنه لا يمكن أخذ كل اللغة من العرب سماعاً فقط، فقد لا يكون هناك متسع من الوقت لسماع ما تلفظه العرب، لذلك ظهر

---

[1]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تعليق محمد ياقوت سليمان، دار المعرفة الجامعيّة، دط، 1426هـ- 2006م، ص203.

[2]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص131.

ما يسمى بالشاذ. ونجد ابن مضاء يقدّم مثالا على ذلك حينما قال:« وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم "إن" وأخواتها بالأفعال المتعديّة في العمل »[1].

كما نلاحظ أنه قدّم أمثلة على فساد القياس، إذ يقول:« فالوجه عندهم لسقوط التّنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه و الشيء إذا عاوده اللّسان خف، وإذا قلّ استعماله ثقل، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها، فثقُلت، فمنعت ما منع الفعل من التّنوين، وصار الجرّ تبعا له، وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي عدم الانصراف[2].

وفي الأخير نستنتج أن النّزاع والاضطراب الذي يتعلق بالقياس حسب ابن مضاء لا جدوى ولا فائدة منه، والظاهر أنّه لم يكن ذا نفس طويل في موقفه من القياس فليس في رأيه عنه تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها.

بالإضافة إلى قياسهم لإعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم لشبهه به دون أخويه الماضي والأمر، وبذلك جعلوا الاسم أصلا في الإعراب والفعل المضارع فرعا له فيه، وقالوا إنها فرعية اكتسبها المضارع لعلتين هما:

- أنّه يكون شائعا ويتخصص مثل الاسم فانّ كلمة "رجل" فيه تصدق على جميع الرجال، فإذا قلت "الرّجل" اختصّ الاسم بعد أن كان شائعا، وبالمثل الفعل المضارع فان كلمة

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، ص132.

[2]- المرجع نفسه، ص132.

"يذهب" تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت "سوف يذهب" اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا.

- هي التي ذكرها النحاة لشبه المضارع بالاسم أن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الاسم، فتقول: (إنّ زيدًا ليقوم) كما تقول: (إنّ زيدًا لقائم) وبهاتين العلّتين في رأي النحاة أخذ المضارع حكم الاسم في الإعراب، وواضح ما في العلّتين من تمحّل، ولذلك رفضهما ابن مضاء حيث يقول:« إن إعراب المضارع أصل فيه مثله في ذلك الاسم، وحسبنا حكمه الإعرابي، ولا داعي لهذا القياس الفاسد »[1].

نستخلص إذن أنّ هذه الدّعوة تحرّك فكرة تيسير قواعد النحو، وتسهم في هذا التّسهيل المنشود الذّي طالب فيه ابن مضاء، وسخّر كل مجهوداته من أجله، ومن أجل تحقيقه في ميدان تعليم اللغة الفصحى للمتعلمين دون تعقيد.

خامسًا: إلغاء التمارين غير العملية:

دعوة أخرى لابن مضاء من أجل التيسير والتسهيل في مجال النّحو العربي، بحيث افترضها النحاة افتراضا دون أن تفيد أي فائدة في النطق بالعربية، وضرب لها مثلا قول النحاة على سبيل التدريب "اِبْنِ" من البيع على مثال "فُعل"، فقد يقول شخص "بوع" محتجّا بقوله بأنّ الياء سكنت وضُمّ ما قبلها فقُلِبت واوا قياسًا على قلب العرب لها واوًا وذلك في

[1]- ينظر، شوقي ضيف، تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص23- 24.

مثل (مُوقن، موسر) إذ أنّ أصلهما (مُيّقن، مُيّسر) مِن (أيقن، أيسر)، وقد يقول شخصا آخر بل الصيغة "بيع" مُحتجّا بأن الياء سكنت وضُمّ ما قبلها فقُلبت الضّمة كسرة قياسًا على قلب العرب للضمّة كسرة في مثل "بيض، غيد" في جمع "بيضاء،غيداء"[1]، ويذكر ابن مضاء حُججًا أو عللًا تالية لكل من القولين، فأمّا من أبدلوا الياء واوًا فقالوا بأنّ "بوع" مفرد وقياسه على مثل "موسر" أولى من قياسه على جمعه وهو "مياسير" وأيضا فانّ الغالب أن يتبع الثاني الأول لا العكس كما في "ميعاد" فأصلها "موعاد" فأبدلوا الثاني الأول ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصحّ الواو، وأما من أبدلوا الضّمة كسرة فقالوا أنّ العرب صنعوا ذلك في "بِيض"، وقد يتبع الأول الثاني في مثل "امرؤ" وفي مثل "ادخل" فان ألف الوصل في فعل الأمر تُضّم إتباعا لعين الفعل.

وابن مضاء يحرر كل ذلك ليصوّر بوضوح كيف أنّ التمارين غير العملية في النّحو، تُلتمس لها علل وحجج لا تفيد أي فائدة سوى مجرّد التمرين على صيغ لم يستعملها العرب ولا نطقوا بها، وحرّي أن تحذف من النحو هي وكل ما طُويَ فيها من أقيسة وعلل افتراضية[2].

ولكن مع هذا كله يبقى ابن مضاء عاجزاً عن إيجاد الحلول الإجرائية لما رفضه من عمل النحاة، فلم يعط البدائل المقبولة، لهذا بقيت ثورته صيحة لم تجد لها صدى لقرون.

[1]- شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، دار المعارف، ص24- 25.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص24- 25.

نستنتج أنّ دعوة ابن مضاء إلى تخليص النّحو من التّمارين غير العملية تعدّ ركيزة أساسيّة من أحد ركائز نظريته الدّاعيّة إلى تخفيف النّحو وتسهيله على النّاس، حتّى يستطيعوا حفظه وحفظ اللّغة الفصيحة.

سادسًا: نصب المضارع بعد فاء السّببيّة وواو المعيّة بأنّ مصدريّة مضمرة وُجوبًا:

وذلك في مثل (لا يشتم عمرو زيدًا فيُؤذيه، لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن) ويمضون فيُقدرون "أن المحذوفة" مع الفعل التّالي للفاء والواو بمصدر ويصنعون نفس الصّنيع بالفعلين الأولين في الجملتين بحيث تصبحان (لا يكون شتم من عمرو لزيد فإيذاء، لا يكون منك أكل للسّمك وشرب للّبن). ويقول ابن مضاء أنّ هذا تعسّف في التّأويل إذ أنّ المتكلم لا يقصد إليه، إنمّا يقصد في الجمل الأولى أنّ شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاء والشّتم بذلك من أنواع الإيذاء[1].

سابعًا: إضافات متنوعة في بعض الأبواب النّحوية:

حسب هذا الأساس أضاف شوقي ضيف بعض الإضافات التي يراها ضرورية هدفها توضيح الصياغة العربية في نفس دار النّحو، من بينها إضافة المبحث الخاص بقواعد النّطق وعلّته في ذلك أنّ قواعد النّطق كانت تدّرس للناشئة قديما مع حفظه للقرآن الكريم واليوم لا بدّ أن يتعلموها من خلال كتب النّحو، وقد شملت هذه الإضافات الحديث عن تاء

[1]- شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ص22.

التأنيث ودلالته المتنوعة ونونيْ الجمع والمثنّى على أنهما بدل من التّنوين في المفرد، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ونون الوقاية، كما تحدّث عن المضاف والمضاف إليه والتّابع والمتبوع في القسم الصّرفي، كما أشار في الأقسام النّحوية إلى أنّ جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنّعت والفعل معاملة الكلمة المفردة[1].

وبصفة عامة يمكن القول بأنّ كتاب "تجديد النّحو" يقدم تصنيفا جديداً محافظا على البناء الأساسي لأبواب النحو ويسهم بشكل ما في تيسير النّحو واستيعابه من قبل الدّارسين بجهد محدود، فهو خفضّ عدد الأبواب النّحوية دون حذف ورفع عن الدّارسين إصر الشّروط والقواعد التي ملأت كتب النّحو المصطنعة من قبل النّحاة دون إخلال بالقواعد الأساسية التي يلزم الدّارس معرفتها.

وحتّى مبحث الإضافات التي تطرّق فيه إلى العديد من المسائل المتفرّقة وهي مسائل تطرّق لها النّحاة بإسهاب إلا أنّ باب التيسير في هذا المبحث يكمن في اختصاره لكل المسائل بطريقة متبسطة وإدراجها في كتاب النّحو الموّجه للناشئة، كما تجدر الإشارة إلى أهمية المبحث الذي أضافه وهو في نطق الكلمة وصفات الأصوات ومخارجها وهو مبحث

[1]- شوقي ضيف تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ص41.

نرى من الأهمية بما كان الاهتمام به عند وضع الكتب النّحوية التعليمية الموّجهة لمختلف المراحل التعليميّة[1].

وواضح أنّ ثورة ابن مضاء على النّحو ومطولاته تفتح الأبواب على مصاريعها لتصفيته من شوائب التقديرات للعوامل والمعمولات المُضمرة والمحذوفة، ومن شوائب التعليلات الثواني والثوالث، وشوائب الأقيسة والتمارين غير العملية، وبذلك مهّد ابن مضاء لتخليص النّحو من صعابه وتعقيداته، غير أنّ مخالفيه من النحاة في زمنه وبعد زمنه صمّوا آذانهم عن دعوته، وظلّوا يؤلفون مطولاتهم النّحوية الضّخمة حاملةً ما يكاد لا يُحصى من مسائل النّحو العويصة، وعُقدِه العسِرة ممّا كان ينفق فيه النّحاة المتخصصون من الشّباب وشُيوخهم حياتهم باذلين كل ما يستطيعون من وقت وجهد في فهمها، أمّا النّاشئة فقد رأى أئمّة النّحاة أن يُيسروا لها النّحو عن طريق ما وصفناه من وضع المُختصرات والمتون[2].

لقد استهلّ شوقي ضيف كتاب ابن مضاء "الرّد على النّحاة" بمقدّمة بيّن فيها مدى تأثر القرطبي بهدم نظرية العامل، يقول فيها:« وقد سدّد ابن مضاء سهام دعوته، أو أقل سهام ثورته إلى نظرية العامل التي أحالت كثيراً من جوانب كتاب النحو العربي إلى عُقدة صعب الحل وعسيرة الفهم حيث أنّ كل ما تصورّه النّحاة في عواملهم النّحوية تصور باطل،

[1]- بلحاسن عائشة، جهود القدماء والمحدثين في تيسير تعليم الدّرس النّحوي، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر، ص60.

[2]- شوقي ضيف، تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص25.

وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مضاء من أنّ الذي يصنع الظواهر النّحوية في الكلمات من رفع ونصب وجرّ، إنما هو المتكلم نفسه لا ما يزعمه النّحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف»[1].

ومن هنا نستنتج أنّ ابن مضاء في حقيقة الأمر لم يدعُ في كتابه هذا إلى هدم النّحو العربي بذاته كما قال بعضهم إنمّا دعا إلى تصنيف كتاب النّحو تصنيفًا جديدًا قائمًا على هدم كل ما هو معّقد وصعب، يقول شوقي ضيف في هذا الصّدد:« حينئذ كتب هذا الكتاب الذّي سمّاه "الردّ على النّحاة" مناديًا فيهم: حطّموا نظرية العامل، حطّموا التّقدير في العبارات، حطّموا الأقيسة والعلل، حطّموا التّمارين غير العمليةّ حطّموا كلّ ما لا نُفيد منه صحّة في الأداء ولا صوابًا في اللّسان »[2].

تلك كانت خاتمة دعوة ابن مضاء أجْمَلَها في سطور معدودة، دعا فيها إلى حذف كلّ زائدٍ والإبقاء على المفيد المحقق للغرض المرجوّ وهو تعلم النّحو وتطبيقه.

لقد ناقش كثير من الدّارسين المحدثين آراء ابن مضاء القرطبي ومحّصوها فكان منهم من يُوافقها ومنهم من يعترض عليها، وقد عقب الباحث علي أبو المكارم على هذه المباحث السّابقة بقوله:« والواقع أنّ موقف ابن مضاء هذا مع كونه موقفا ذكيّا ويفتح مجالا خصبًا في

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تح: شوقي ضيف، ص"أ".

[2]- المرجع نفسه، ص"ح".

البحث النّحوي فانّه يلتقي في أبعاده الأصلية مع المنهج النّحوي التقليدي الذي يتّسم بالخلط في المنهج والتناقض في القواعد، وذلك في:

- الاعتماد على النّظر المذهبي الخاص وجعله أساسًا للبحث النّحوي، فهو يرفض فكرة العامل جُملة وحتّى حين يدرس صُور التقارب اللّغوي التي تنتج عن فكرة العامل لا يتناولها إلاّ لأنها في اعتباره تسلم إلى تقديرها لا دليل عليه.
- استخدامه الأقيسة المنطقيّة في ردّ موقف النّحاة، واعتراضه يعتمد على ذكاء في تناقض منطقي لا لغوي، وعلى الرّغم من أنّه يمكن الرّد على هذا الاعتراض من خلال أفكار النّحاة الأقدمين أنفسهم، وكان يكفي أن يشير إلى أن استخدام القياس المنطقي خطأ في البحث النّحوي، لأنّ اللغة لا تتطابق تماما والمنطق الأرسطي »[1]

ويبدو أنّ هذا الكلام صحيح سيما في الاعتراض الأول، إذ يجب أن يكون التّحليل النّحوي، والحجاج والبرهان لغويّا لا غير، فمثلا قولنا: سقط الجدار، يُعرب الجدار فاعلاً، ولو لم يكن كذلك في الواقع والمنطق، لأنّ النّحو يعتمد الشّكل أولًا، فما دامت كلمة الجدار قد وردت مرفوعة بعد فعلٍ تامٍ مبنيّا للمعلوم، فهي فاعل بالضرورة.

نستنتج مما مضى أن ثورة ابن مضاء القرطبي لم تُكلّل بالنجاح؛ فبإلغائه لنظرية العامل قد ألغى عمودا أساسيًا من أعمدة النحو الذي يقوم عليه البناء النحوي العربي، دون أن يأتي

[1]- مُختار بوزاوية ، النّحو العربي ومحاولات تيسيره، ص64- 65.

ببديل إجرائي يُذكر. ونجد أن عديداً من العلماء لم يُوافقوه الرأي فيما يخُص هَدمهُ لنظرية العامل من بينهم "عبد الرحمان الحاج صالح" صاحب النظرية الخليلية الحديثة الذي أكّد على صحة نظرية العامل. إذن يُمكننا الجَزْم بأن ثورة ابن مضاء القرطبي ثورة عقيمة لم تأت بأي جديد.

ابن هشام الأنصاري:

هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761). من أئمة النّحو العربي تَفقّه أولا على المذهب الشافعي ثم تحنبل فيما بعد وذلك قبل خمس سنوات من وفاته. عُدّ من أشهر نحاة العرب المتمكنين من مبادئ النّحو ومذاهب النّحاة وذلك التمكن سهل له أن يُدرجها - المبادئ - في جميع كتبه وأن يناقشها مناقشة دقيقة تحمل في طياتها نوعا من الذكاء والعبقرية[1].

لقد ذاع صيتُ هذا العبقري الذي استقر بمصر في مختلف الأقطار، فراح يؤلف ويُدرس، فأقبل عليه الطلاب من كل مكان لينهلوا من معرفته وينتفعوا بعلمه، وذلك بسبب قوة ملكته حتى قال ابن خلدون عنه:« مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه قد ظهر بمصر عالِم

[1]- ينظر، عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ط1، 1982م، ص647-648-649.

يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه »[1]. فقد هيأت له عمليته حياة فاضلة مليئة بالأعمال الجليلة، فقد ألّف حوالي الأربعين مؤلفا في النّحو والأدب والصّرف والفقه ومن بين هذه المؤلفات نذكر: كتابه المشهور "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"، "قطر الندى"، "بانت سعاد"، "عمدة الطالب في تحقيق تعريف ابن الحاجب"، "ألفية ابن مالك"، "شرح البردة" وغيرها من التصانيف التي دلّت على جلالة قدره وعُلو كعبهِ[2].

يُعد كتاب "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"- مثلما ذكرنا سابقا- من أهم وأشهر الكتب التي ألفها ابن هشام. يقول أحدهم في هذا الصدد:« من أجّل مصنفات ابن هشام الأنصاري قدرا وأبعدها أثرا، ولم يتبع ابن هشام في تصنيفه لهذا الكتاب طريقة النحويين السابقين له، ولكنه جمع الحروف في باب خاص بها وتحدث بكل ما يتصل بالحروف من أحكام وقواعد، ثم أفرد أبوابا أخرى لأحكام عامة تتصل بأشباه الجمل، والجمل، وأقسامها وكل ما يتعلق بها، والمواضع التي توقع المعربين في الخطأ، وابن هشام في كتابه "المغني" كثير الاستطراد، طويل النفس، يذكر المسألة تلو المسألة ويستشهد لصحة المسألة بالقرآن الكريم وبقراءاته ويعزز الشواهد بالحديث النبوي وكلام العرب »[3].

---

[1]- الشوكاني محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، ج1، القاهرة، ص402.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص401.

[3]- يحي محمد علي الرمامنة، الخلاف النحوي في مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري، تحت إشراف عبد الله نايف العنبر، عمان، 2016م، ص10-11.

ومن الملاحظ أن هذا الكتاب يقوم بعرض مختلف آراء النحاة السابقين له فيناقشها مناقشة دقيقة يبين فيها الصحيح من الخطأ، نحو قولنا: (اثنا عشر) فهنا أصل كلمة "اثنا" هو اثنين لكن بدخول "عشر" عليها حلت محل النون في كلمة "اثنين" فإذن هي ليست مضافة إلى ما قبلها ولا محل لها من الإعراب. بالإضافة إلى الحال فكما تأتي مؤكدة لعاملها في (وَلّى مدبرا) فإنها تأتي مؤكدة لصاحبها نحو (جاء القوم طرا)[1].

ومن الملاحظ أن ابن هشام كثير المعارضة ويوّجه عدّة انتقادات للنحاة في كتبه، وتلك الانتقادات ناتجة عن علل وحجج منطقية فهو لا ينتقد دون سبب وجيه، ولعل من أهم الذين انتقدهم ابن هشام نجد الزمخشري، وابن حيّان والرازي وغيرهم...

ومن بين هذه المعارضات نذكر معارضته لأفكار وأراء الزمخشري فلكل منهما وجهات نظر مختلفة ويتبين ذلك فيما يلي[2]:

- ذهب الزمخشري إلى أن "لن" تقتضي تأبيد وتوكيد النفي، فرّد عليه ابن هشام معارضا قائلا أنها دعوة باطلة ف "لن" ليست للتأبيد فلو كانت كذلك لما قيّد منفيها باليوم في قوله عزّ وجل: (فلن أكلم اليوم أنسيا) ولكان ذكر "الأبد" في (و لن يتمنوه أبدا) تكرار والأصل عدمه.

[1]- ينظر، عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النّحويين ونظرية العامل، ص652- 653.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص650-651.

- أن الواو قد تأتي للإباحة في تعليقه لتفسيره آية البقرة (فإذا أمنتم فمن... فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة)، فيقول ابن هشام في هذا الموضوع أنه قلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني وأن تلك المقالة لا تُعرف لنحوي.
- عطف الزمخشري لكلمات وعبارات متباعدة في الذكر بعضها على بعض في قوله تعالى: (اقتربت الساعة وانشق القمر وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر) فذهب إلى أن (كل أمر مستقر) فيمن جر مستقيم وعطف على الساعة عكس ابن هشام ففي رأيه هي مبتدأ وخبره.

ولكن هذا لا يعني أن ابن هشام معارض للزمخشري في كل شيء، فهنالك أمور وآراء كثيرة استحسنها منه نذكر منها على سبيل المثال[1]:

- أَنما بالفتح تفيد الحصر مثل إِنما، يقول عزّ وجل: (قل إنما يوحي إليّ أنما إلهكم إله واحد).
- أن "أما" تفيد التوكيد مثال على ذلك (أما زيد فمنطلق). وغيرها من الآراء الكثيرة.

إن منهج ابن هشام الأنصاري هو منهج بغدادي بحت، فالبرغم من تأييده لآراء البصريين والوقوف في أغلب الأحيان إلى جانبهم إلا أنه كان يوازن بين آراء البصريين والكوفيين وبالرغم من أخذه للكثير من المدرسة المصرية إلا أننا لا نستطيع أن نعتبره تابعا لها،

[1]- ينظر، عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النّحويين، ص652.

فالمنهج البغدادي هو منهج الموازنة بين المذاهب واختيار الأصح منها عقلا ونقلا. ومن بين أهم آراء البصريين التي أيّدها ابن هشام نجد[1]:

- أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.
- أن كان وأخواتها ترفع اسمها وتنصب خبرها.
- المفعول به منصوب بالفعل.
- المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة.
- أن تاء "أخت" و"بنت" ليست للتأنيث مثلما ذهب إليه يونس ابن حبيب.

أهم تطورات الآراء النّحويّة عند ابن هشام النّحوي:

1. **الاسم:** لقد صرّح ابن هشام الأنصاري في "شرح قطر النّدى وبل الصّدى" أنّ للاسم ثلاث علامات هي:« فأمّا الاسم فيُعرف بالألف واللّام كالرّجل، والتنوين كرجلٌ، وبالحديث عنه كالتّاء ضربتُ »[2].

أمّا في كتابه "الجامع الصغير في النّحو"، فقد أبقى على العلامة الأولى والثّانية وغيّر الثالثة فقط، فجاءت على النّحو التّالي: الألف واللام كالرّجل، التّنوين كزيدٍ، والإسناد إليه بغير تأويل مثل الضمير في الفعل"قُمْ"[1].

---

[1]- ينظر، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص347- 348.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت، لبنان، 1425 هـ- 2004م، ص29.

كما نجد أنّ الاسم يضّم خمس علامات يتميّز بها عن الفعل والحرف في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك وهي كالآتي[2]:

- الجرّ
- التّنوين
- النّداء
- ال غير موصولة
- الإسناد إليه

أمّا في "متن شذور الذّهب" فقد استبدل التنوين بالنّداء مع إبقاءه للألف واللّام والإسناد إليه لقوله:«فالاسم ما يقبل ال أو النّداء أو الإسناد إليه »[(3)].

[1]- يُنظر، ابن هشام الأنصاري، الجامع الصغير في النّحو، تح:أحمد محمود الهرميل، مكتبة لسان العرب، مكتبة لسان العرب، ص09.

[2]- يُنظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصريّة، ج1، بيروت، ص من 13-22.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح متن شذور الذّهب في معرفة كلام العربية، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1422هـ-2001م، ص13.

2. **الفعل الماضي:**

الفعل الماضي في "قطر النّدى"هو:« يُعرف بتاء التّأنيث السّاكنة وبناؤه على الفتح مثل "ضَربَ"، إلا مع واو الجماعة فيُضّم مثل "ضربوا"، أو الضمير المرفوع المتحرك، فيُسكن مثل"ضَربتُ"، ومنه "نِعمَ وبِئْسَ وعسى وليس في الأصّح »[1].

ومنه فالفعل الماضي عند ابن هشام في "قطر النّدى" يكمن في ثلاث حالات الضم والفتح والسكون. أمّا في "أوضح المسالك":« فالماضي بناؤه على الفتح كضرب، وأمّا "ضربتُ" ونحوه، فالسكون عارض، حيث توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكذلك ضمّة "ضربُوا" عارضة لمناسبة الواو »[2].

ومن هنا نجد أنّ ابن هشام في "أوضح المسالك" جعل الفعل الماضي مبنيّا على الفتح، أمّا الضم والسكون فعارضان. وأمّا في كتابه "شذور الذّهب" فالفعل الماضي هو:« ما يقبل تاء التّأنيث السّاكنة مثل "قامتْ" و"قعدتْ" »[3].

وهنا نعود مرة أخرى إلى التأرجح بين اتخاذ الشكل أساسا لتقعيد القواعد النحوية، وبين اتخاذ المعنى أساساً تارة أخرى للتخريجات النحوية والتقعيد اللغوي، إذا عجز الشكل في ذلك.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت لبنان، 1425هـ-2004م، ص41.

2- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصريّة، ج1، بيروت، ص36.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح متن شذور الذّهب في معرفة كلام العربية، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1422هـ-2001 م ص15.

أمّا "في الجامع الصغير" فقد ذكر تاء الفاعل نحو "ذهبتُ" في الماضي[1].

لقد كان ابن هشام يأخذ من النّحويين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم وميولهم، فيقبل بعضها، ويرّد البعض الآخر بعد تمعّن وتدقيق، فينتقد بعض منها.

ونجد أنّ ابن هشام يميل بشكل كبير لمنهج البصريين لما فيه من واقعيّة وصواب، فاتّبع في كتبه المدرسيّة ما جاء به أصحاب البصرة فيما يخصّ تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، مضارع، أمر بالإضافة إلى اعتبار "إذ ما" حرف شرط جازم لفعلين مضارع أيْ أنّها بمثابة بمنزلة "إنْ" الشّرطية[2].

كما اتّفق معهم في عديد من المسائل الأخرى، نذكر منها:

- المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ.
- إهمال "أن المصدرية" حملا على أختها "ما".
- نصب الفعل المضارع بعد حتّى ب"أن" مضرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون.
- دافع ابن هشام الأنصاري عن البصريّين ورأيهم في المسألة الزنبوريّة حيث يقول: وأمّا "فإذا هو إياها" إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، الجامع الصغير في النّحو، تح:أحمد محمود الهرميل، مكتبة لسان العرب، مكتبة لسان العرب، ص09.

[2]- يُنظر، صغرى قلعة شاه، دراسة لآراء ونتاجات ابن هشام النّحوي وابن هشام اللّغوي، منبر حر الثقافة والفكر والأدب، ديوان العرب، 2014.

- أيّد البصريّين بأنّ النّصب بـ"أن" مُضمرة بعد لام التعليل، لا اللّام بطريق الأصالة خلافًا لأكثر الكوفيّين[1].

بالإضافة إلى اتفاقه مع آراء البصريين نجد أنّه بالمقابل قد أخذ العديد من آراء الكوفيين وعمل بها، ومن بين هذه الآراء نذكر ما يلي:

- إنكارهم لـ" أنْ" التّفسيريّة.
- وقوع "أن" شرطيّة، مثل "إن" بالكسر.
- عدم وجوب دخول "قد" على الماضي الواقع حالًا ظاهرة أو مُقدّرة، لكثرة وقوع الجملة حالًا بدون قد حيث ذكر: والأصل عدم التّقدير لاسيما فيما كثر استعماله.
- أنّ المصدر المؤوّل بعد "لو" فاعل بفعل محذوف مقدّر بعد لو.
- إجازتهم وقوع الجملة فاعلًا.
- العطف على الضمير المتّصل المخفوض بدون إعادة الخافض.
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.
- منع صرف المتّصرف في ضرورة الشعر[2].

وانطلاقًا ممّا سبق نستنتج أنّ ابن هشام الأنصاري لم يلتزم بإتباع مذهب نحوي معين على حساب م ذهب آخر وأنّه لم يأخذ برأي نحوي واحد، بل اتّبع مجموعة من الآراء التي يراها صائبة خادمة للنّحو والنّحاة عامة، ولمتعلمي النّحو خاصّة.

[1]- سامي عوض، ابن هشام النّحوي، بيئته، منهجه، فكره، مؤلفاته، منهجه، ومكانته في النّحو، دار طلاس، دمشق، ط1، 708-761هـ، ص88- 89.

[2]

وممّا خالف فيه الكوفيّين نجد ما يلي:

- أنّ أسماء الإشارة قد تحلّ محلّ الأسماء الموصولة إذ يعرب الكوفيون "هذا" اسم موصول بمعنى الذّي.
- عارض ما ذهب إليه الكوفيون أنّ "عسى" فعل قاصر بمنزلة "قرب" وأنّ الفعل يدّل اشتمال من الفاعل في "عسى زيد أنْ يقوم"، حيث ذكر ابن هشام:«و يردّ أنّه حينئذ يكون بدلًا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام».
- عارض أيضا ما ذهب إليه الكوفيّون أنّ الفاء ناصبة ب"أنْ" مضمرة.
- فكرّ ابن هشام أنّ دخول "اللّام" ليس بعد "لكن" خلافًا للكوفيين.
- خالف الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنّ النصب بعد "الواو" الدّاخلة على المضارع المنصوب المعطوف على اسم صريح أو مؤول هو بهذه الواو، فقد قال:« والحقّ أنّ هذه واو العطف ».

ردّ ابن هشام على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مطابقة الضّمير المجرور بـ"رُبّ" للتمييز في التّأنيث والتّثنيّة والجمع، حيث قال:« وليس بمسموع »[1]. أي أن الأمر قياسي، ولم يُسمع من العرب أن تلفظت به كذلك. وهذا هو أصل جمع اللغة ووضع قواعدها.

[1]- سامي عوض، ابن هشام النّحوي، بيئته، منهجه، فكره، مؤلفاته، منهجه، ومكانته في النّحو، دار طلاس، دمشق، ط1، 708-2761، ص95- 96.

خاتمة

بعد عرضنا لآراء الباحثين القدامى والمحدثين في مسألة تيسير النّحو نخلص الى النتائج التالية:

- تفطنّهم المبكر لضرورة تسهيل قواعد تعليم اللغة العربية نظرًا لاختلاف الأماكن والعصور، واختلاف ثدرات التعلم من مكان لآخر، ومن زمن لغيره.
- إحصاء الدّارسين والباحثين للنّحو العربي عللًا وعيوبًا كانت سبباً في صعوبته وتعقيده وجموده.
- اختصار المّادة النحوية وعرضها بطريقة بسيطة للنّاشئة ممّا يقلل من عزوف الطلبة عن النّحو.
- وجوب التّركيز على الأقطاب الأساسية التي يقوم عليها العمل التعليمي ألا وهي: المعلم، المتعلم والمّادة التعليمية (المنهاج)، وذلك من أجل تذليل صعوبات النّحو.
- نظرية العامل نظرية أساسية ينبني عليها النّحو العربي، وهي قضيّة معروفة منذ القدم لم يغفلها كبار النّحاة القدامى أمثال سيبويه والخليل... ولا المحدثين أمثال عبد الرحمان الحاج الصالح. وإلغاؤها لا يؤدي إلى هذا التيسير في النحو الذي زعمه بعضهم.
- من الضروري تيسير النّحو وتبسيطه، وذلك خدمةً للّغة العربية، من أجل تقويم النطق والكتابة عند الناشئة وتبرئتهما من اللّحن والخطأ. ويتم ذلك بطرق علمية إجرائية.
- انتقد ابن مضاء القرطبي العلل الثلاث: علل أول، وثوان وثوالث، فأقرّ الإبقاء على العلل الأول، ولكنه دعا إلى حذف للعلل الثواني والثوالث والتخلص منها نهائياً.
- الرفض القاطع لنظرية العامل من ابن مضاء، اعتبارًا منه أنّ النحاة أكثروا فيها من التأويلات والتقديرات التي لا طائل منها.
- تعدّ محاولات تيسير النّحو محاولات إيجابية من حيث المبدأ، وسلبية في الوقت نفسه من حيث التطبيق، فإيجابيتها كونها دعت إلى التخلص من كلّ ما هو معقّد ومطّول

وصعب كالعلل الثواني والثوالث، وسلبية لأنّها ما استطاعت أن تبثّ النشاط والحيوية في النّحو العربي، وأن تعيد إليه الحياة من جديد. ولا أن تجدّد فعلاً ما يجب تجديده.

- كلّ المحاولات التيسيرية التي ظهرت باءت بالفشل رغم ما تحمله من أفكار جريئة.
- نلاحظ ممّا سبق أننّا إلى يومنا هذا ما زلنا ننتظر التجديد والتيسير الذي دعا إليه العلماء من أجل إحياء النّحو مرة أخرى، فالعلماء الذين تحدّثنا عنهم لم ينالوا مرادهم فقد كانت ثورتهم جريئة وكبيرة، ولكنها لم تحفل بالجهد والتأمل المنشودين، ولا المنهجية العلمية الدقيقة، مما جعل الباحثين والطلبة وغيرهم لا يحفلون بها. وظل صرح النحو العربي الذي وضعه الأوائل كالجبل الشاهق لا تزعزعه الرياح كيفما هبّت، ومن حيث هبّت.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1413هـ- 1992م.
2. ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين ألفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج1.
3. ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، دت، ج1.
4. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط20، ج2، القاهرة، 1400هـ- 1980م.
5. ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م.
6. ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: إبراهيم البنا.
7. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
8. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصريّة، ج1، بيروت.
9. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى، لبنان، ط4، 1425هـ /2004.
10. ابن هشام الأنصاري، شرح متن شذور الذّهب في معرفة كلام العربية، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1422هـ-2001م،
11. أبي الحسن على بن الحسين الباقولي، شرح اللّمع للأصفهاني، تح: إبراهيم بن محمد أبو عباة، جزء1، إدارة الثقافة والنّشر بالجامعة، 1411هـ_1990م.
12. أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصّل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط1، عمان، 1425هـ-2004م.

13. أحمد عبد السّتار الجواري، نحو التيسير، ط2، بغداد، 1404هـ-1984م.

14. أمين خولي، مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، مكتبة الأسرة، سنة 2003.

15. جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، ج2، 1406هـ-1986م.

16. حازم خنفر، ايناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحّاس، 1433هـ-2012م.

17. خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عزّ الديّن التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1381هـ-1961م.

18. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السّامرائي، ج3.

19. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.

20. الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط1، الأردن، 1404هـ-1984م.

21. سامي عوض، ابن هشام النّحوي، بيئته، منهجه، فكره، مؤلفاته، منهجه، ومكانته في النّحو، دار طلاس، دمشق، ط1،

22. سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، دار غريب، ط1، القاهرة، 2005م.

23. سعيد جاسم الزّبيدي، من إشكاليات المصطلح النّحوي، قسم اللغة العربية، جامعة نزوي، سلطنة، عمّان، قسم1.

24. الشّريف الجرجاني، التعريفات.

25. شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قاريونس، 1989م.

26. شوقي ضيف، المدارس النحوية.

27. شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ط7، دار المعارف.

28. شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف.

29. شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف.

30. صابر حامد عبد الكريم، المصطلح النحوي (تعدد المدلول والمقابل)، المجلة العلمية، ع36، ج3، 2017م.

31. صغرى قلعة شاه، دراسة لآراء ونتاجات ابن هشام النّحوي وابن هشام اللّغوي، منبر حر الثقافة والفكر والأدب، ديوان العرب، 2014.

32. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ط1، طرابلس، 1391هـ-1982م.

33. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ط1، 1982م.

34. عبد اللّه عبد الرّحمان عسيلان، وقفات مع الباحثين والدّارسين في تجديد النّحو العربي وتيسيره قديمًا وحديثًا، المواد العلمية للملتقى، دور التعليم والإعلام في تحقيق اللغة العربية.

35. عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008.

36. عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي-دراسة نقدية-، دار القلم، ط1، الكويت، 1406هـ- 1985م.

37. عنان رحمة، ابن مضاء وإسهاماته في تيسير النّحو العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 1437هـ- 2016م.
38. عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرّياض، ط1،السعوديّة، 1401هـ/1999م.
39. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، طبعة فنية منقحة مفهرسة.
40. مازن المبارك، الزّجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، دار الفكر، ط2، دمشق، 1404هـ- 1984م.
41. محمد أحمد عرفة، النّحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1، القاهرة، دار السّعادة، 1937م.
42. محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، ج1، القاهرة.
43. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث.
44. مهدي المخزومي، الدّرس النّحوي في بغداد، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1407هـ- 1987م.
45. مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت- لبنان، 1406هـ/1986م.
46. يحي محمد علي الرمامنة، الخلاف النحوي في مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري، تحت إشراف عبد الله نايف العنبر، عمان، 2016م.
47. يحيى عبابنة، تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتّى الزّمخشري، عالم المكتب الحديث للنّشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

48. يوحنا مرزا الخامس، المصطلح النحوي من النّشأة إلى الاستقرار، دار الكتاب المالية، بيروت، لبنان، 1971.

الرسائل الجامعية

1. أحمد جار الله الصلاحي الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، رسالة نيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1423هـ.

2. بوحنيك شهرزاد، تعريف المصطلح النحوي وتأثيره في ترسيخ القاعدة النحوية في كتاب اللّغة العربية السنة الأولى من التعليم المتوسط، مذكرة شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

3. فتحي محمد سلامة الزيدانيين، المصطلح النحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير في اللّغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، 2014م.

4. مختار بزاوية، النحو العربي ومحاولات تيسيره –دراسة وصفية تحليلية–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة العربية، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الأدب والفنون، جامعة أحمد بن بلة1، وهران، 2016-2017.

5. يوسف حسين السحيمات، حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث، أطروحة دكتوراه في اللّغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، آذار 2004م.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

- **شكر وتقدير**
- **الإهداء**
- **المقدمة**.....ص أ
- **الفصل الأول:** النحو كدراسة للغة.....ص5
  - **المبحث الأول:** مفهوم النحو وظهوره.....ص6
  - **المبحث الثاني:** المصطلحات النحوية وتطورها.....ص10
- **الفصل الثاني:** بين النحو وتعليمية اللغة.....ص31
  - **المبحث الأول:** التعقيدات النحوية وانتقادها.....ص32
  - **المبحث الثاني:** آراء العلماء في قضايا النحو قديما وحديثا.....ص42

1 - محاولات تيسير النحو قديما:.....ص44

2 - محاولات تيسير النحو العربي حديثا:.....ص56

- **خاتمة البحث:**.....ص101
- **قائمة المراجع:**.....ص105
- **فهرس الموضوعات:**.....ص111

ملخص

يسعى هذا البحث إلى معالجة قضية لغوية مهمة وهي الدّعوة إلى تيسير النّحو العربي، باعتبارها رد فعل لما شهده هذا البحث العلمي من تعقيد وتشعب، جراء تعدد والاختلاف بين علمائها ممّا أدّى إلى تعقيد القواعد وخلق صعوبة في تلقين النّحو واكتسابه لدى النّاشئة، لذلك ظهرت عدّة محاولات لتبسيط وتيسير النّحو بحيث تعددت المناهج وزادت على ما كانت عليه عند القدامى وأخذت المجامع العربية على عاتقها توحيد الصفوف وجمع الشّتات بين العلماء والدّارسين.

الكلمات المفتاحية:

التيسير، النحو، اللغة، القدامى، التجديد، المناهج.